

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الخامسة والعشرون
فيينا، ٥-٧ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
التقرير المؤقت لمراجع الحسابات الخارجي،
بما في ذلك تنفيذ توصيات مراجع الحسابات
الخارجي بشأن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
والتقرير عن الأداء المالي وتقرير أداء البرنامج
لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مجلس التنمية الصناعية
الدورة السادسة والثلاثون
فيينا، ٢٣-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت
التقرير المؤقت لمراجع الحسابات الخارجي،
بما في ذلك تنفيذ توصيات مراجع الحسابات
الخارجي بشأن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
والتقرير عن الأداء المالي وتقرير أداء البرنامج
لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقرير المؤقت لمراجع الحسابات الخارجي

المحتويات

الصفحة

| | |
|----|--|
| ٣ | خطاب الإحالة |
| ٤ | ١- مقدمة |
| ٦ | ٢- خدمات الرقابة الداخلية |
| ٩ | ٣- اشتراء السلع والخدمات |
| ١١ | ٤- إدارة الممتلكات غير القابلة للاستهلاك |
| ١٢ | ٥- إدارة مهام السفر |
| ١٥ | ٦- إدارة الموارد البشرية |
| ١٧ | ٧- العمليات في الميدان |

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الصفحة

- ٨ - إدارة صندوق رأس المال المتداول ١٩
- ٩ - التخلي الطوعي عن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة ٢٠
- ١٠ - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ٢١
- ١١ - نظام مراقبة الأداء المالي - أغرسو ٢٢
- ١٢ - الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات إدارة المباني ٢٥
- المرفق الأول - حالة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ٢٧
- المرفق الثاني - متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين السابقة ٣٢

مكتب المراجع العام للحسابات في باكستان
OFFICE OF THE AUDITOR-GENERAL OF PAKISTAN
CONSTITUTION AVENUE
ISLAMABAD

١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩

تحية واحتراما،

التقرير المؤقت عن مراجعة حسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للفترة
من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

أتشرف بأن أقدم إلى مجلس التنمية الصناعية، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، تقريرى المؤقت
عن حسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. أما البيانات المالية الخاصة بعمدة الاثني عشر شهرا من فترة
السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ فلم تُراجع ولم يصدر
رأى حول ما تتضمنه من حسابات. وأود الإفادة، بمناسبة إحالة تقريرى هذا، بأنني أتحت
للمدير العام فرصة التعليق على تقريرى، وفقا للنظام المالى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

المخلص

[التوقيع]

تنوير علي أغا

مراجع الحسابات الخارجى

مراجع الحسابات العام في باكستان

رئيس مجلس التنمية الصناعية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مركز فيينا الدولى
Vienna International Centre
P.O. Box 300
A-1400 Vienna

١ - مقدمة

- ١-١ أسند المؤتمر العام لليونيديو في دورته العادية الثانية عشرة إلى مراجع الحسابات العام في باكستان مهمة المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيديو) عن الفترة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في المقرّر م ع-١٢/م-١٥ لسنة ٢٠٠٧.

هدف المراجعة

- ٢-١ تنص المادة ١١-١٠ من النظام المالي لليونيديو على أنه "يتعين إنجاز التقرير المتعلق بالحسابات المرحلية في موعد أقصاه يوم ١ حزيران/يونيه الذي يلي السنة التقويمية التي يخصها، وتقديمه إلى لجنة البرنامج والميزانية". وقد جرى العمل بتقديم التقارير المؤقتة السنوية لأول مرة في الفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ولا يتضمن هذا التقرير تعليقات على البيانات المالية المؤقتة التي كانت قيد الإعداد وقت مراجعة الحسابات في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٩. والغرض من عملية المراجعة هذه إجراء استعراض تحليلي لمجموعة مختارة من عمليات اليونيديو. ولما كانت الفترة المالية لليونيديو تغطي سنتين، فإن آخر مراجعة للبيانات المالية سوف تجرى في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٠ بعد تقديم البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

نطاق المراجعة

- ٣-١ يشمل تقرير مراجعة الحسابات المؤقت هذا مراجعة لمدى التقيّد بالسلطات الممنوحة في مجموعة من عمليات اليونيديو المختارة ويستند إلى النتائج التي توصل إليها فريق التخطيط الاستراتيجي الذي زار مقر اليونيديو خلال شهري أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ونتائج مراجعة الحسابات التي توصل إليها فريق المراجعة التي جرت في فيينا خلال شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٩.

معايير المراجعة

- ٤-١ أُجريت مراجعة الحسابات وفقا للمادة الحادية عشرة من النظام المالي لليونيديو والبنود المرجعية الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات، الواردة في مرفقه، وكذلك للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

نهج المراجعة

- ٥-١ سعيا لتحقيق أهداف المراجعة، استعرض فريقا المراجعة البرنامج والمشاريع والأنشطة المختارة ابتغاء التأكيد مما إذا كان لدى المنظمة ضوابط داخلية فعالة وما إذا كانت قد حصلت على قيمة لقاء ما تنفقه من أموال في مختلف عملياتها.

- ٦-١ وزار فريق التخطيط الاستراتيجي مقر اليونيدو ابتغاء توثيق النظم الإدارية والمالية. واختبر الفريق صلاحية الضوابط الإدارية والمالية الرئيسية على أساس استبيانات مفصلة للضوابط الداخلية مع التركيز على الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات. وأجري استعراض لإجراءات الاشتراء والعقود وسجلات الجرد والنظم والممارسات المتبعة في إدارة الموجودات من أجل تقييم بيئة الرقابة الداخلية السائدة في اليونيدو. واستعرض الفريق أيضا وظيفة المراجعة الداخلية والأعمال الأخرى التي تنهض بها خدمات الرقابة الداخلية.
- ٧-١ وأجرى فريق التخطيط الاستراتيجي تحليلا للمخاطر على نطاق المنظمة واستفاد في هذه العملية من تقييم المخاطر الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبناء على تقييم المخاطر الذي أجراه الفريق، حُدثت للمراجعة الأنشطة والعمليات التي تنطوي على أكبر قدر من المخاطر في مجال مراجعة الحسابات.
- ٨-١ وعقب خريطة الطريق التي أعدها فريق التخطيط الاستراتيجي، كُلف فريق للمراجعة في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٩ بتنفيذ بعض الإجراءات الفنية وإجراء استعراض تحليلي لبعض المجالات المختارة.

الإبلاغ

- ٩-١ أجرى خلال المراجعة أعضاء الفريق مقابلات شخصية مع مدير فرع الخدمات المالية ورؤساء فروع أخرى مختلفة ووجهوا استفسارات إلى كل فرع منها من خلال مكتب مدير فرع الخدمات المالية. ويتضمن تقرير المراجعة المؤقت هذا عدداً من الملاحظات والتوصيات المبتغى أن تفيده المنظمة. وجرى النظر على النحو الواجب في رد الإدارة على الرسالة الموجهة إليها وعُرض الرد في تقرير المراجعة المؤقت هذا في إطار مناسب بينط مائل مشفوعا بتعقيبات أخرى من المراجعة الخارجية بينط أسود ثقيل.
- ١٠-١ ويستوجب التعاون الممتاز الذي أبدته إدارة اليونيدو خلال عملية المراجعة بالغ التقدير.

ملاحظات

- ١١-١ يشمل تقرير المراجعة المؤقت هذا لعام ٢٠٠٨ ملاحظات على المجالات التالية لعمليات اليونيدو:

- ١' خدمات الرقابة الداخلية.
- ٢' اشتراء السلع والخدمات.
- ٣' إدارة الممتلكات غير القابلة للاستهلاك.
- ٤' إدارة مهام السفر.
- ٥' إدارة الموارد البشرية.
- ٦' العمليات في الميدان.

- ٧' إدارة صندوق رأس المال المتداول.
٨' التخلي الطوعي عن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة.
٩' تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
١٠' نظام مراقبة الأداء المالي - أغرسو.
١١' الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات إدارة المباني.

١٢-١ ومرفق بتقرير المراجعة المؤقت هذا أيضا تقرير عن الامتثال لتوصيات مراقب الحسابات الخارجي السابق في ضوء رد الإدارة.

المبادرات الإدارية

١٣-١ اضطلعت إدارة اليونيدو بعدد من المبادرات كان من بينها التحرر من المركزية والاستعانة بالمصادر الخارجية لأداء بعض الأعمال والتشارك مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في الخدمات العامة والإدارة القائمة على النتائج. ومن المعتزم استعراض بعض هذه المجالات التي من بينها العمليات الميدانية خلال السنة التالية وإدراج النتائج في تقرير مراجعة الحسابات النهائي لفترة السنتين. وعلاوة على ذلك، فسوف يخضع للفحص أيضا كل من حافظة المشاريع وإدارة الاستثمار.

٢- خدمات الرقابة الداخلية

١-٢ صدر ميثاق فريق المراجعة الداخلية للحسابات في نشرة المدير العام UNIDO/DGB(M).92/Rev.1 المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بالتماشي مع المادة ٩-١ من النظام المالي والقواعد المالية ذات الصلة، ويحكم هذا الدستور عمل خدمات الرقابة الداخلية. ووفقا للدستور، ينبغي للفريق أن يوفر ضمانات موضوعية وخدمات استشارية مستقلة مصممة على نحو يزيد من قيمة عمليات اليونيدو ويحسنها من خلال فحص وتقييم أنشطة المنظمة.

٢-٢ واستعرضت المراجعة الخارجية وضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لدى اليونيدو وعمله في ضوء المعيار ٦١٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وخلصت إلى أن المكتب يؤدي عمله على نحو موضوعي؛ وأن أفراده يحوزون على المؤهلات والشهادات اللازمة من جهات مهنية مختلفة، وأنه يؤدي عمله بالعناية المهنية الواجبة وأنه على اتصال بالمراجعين الخارجيين بغير قيود. غير أن مدى تقيّد الإدارة في العمل بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية كان موضع بعض القلق بالنظر إلى أن بعض التوصيات ما زالت منذ سنتين تنتظر التنفيذ. ولم ينفذ بعد ٤٥ في المائة من التوصيات التي صدرت منذ عام ٢٠٠٣.

- ٣-٢ ولاحظت المراجعة أنه على الرغم من وجود برامج ووثائق عمل، فإنه لا يوجد دليل داخلي واحد موحد للرقابة الداخلية لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية يمكن استخدامه كدليل مؤسسي لهذا الضرب من الخدمات.
- ٤-٢ وقد أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٤ تقريراً خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويبين الجدول التالي تفاصيل ذلك:

التقارير والتوصيات الصادرة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

| عدد التوصيات العادية | عدد التوصيات الجوهرية | مجموع التقارير الصادرة | التقارير |
|----------------------|-----------------------|------------------------|-------------------|
| ٤٠ | ٤٠ | ٦ | المراجعة الداخلية |
| ٢ | ٥ | ٥ | التحقيقات |
| صفر | صفر | ٣ | تقارير أخرى |
| ٤٢ | ٤٥ | ١٤ | المجموع |

- ٥-٢ ومن بين التقارير الصادرة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ البالغ عددها ١٤ تقريراً، ٦ تقارير للمراجعة الداخلية، و ٥ تقارير للتحقيقات، و ٣ تقارير لوحدة التفتيش المشتركة، تتضمن ٤٥ توصية جوهرية و ٤٢ توصية عادية. وقد صدرت خمسة تقارير للمراجعة الداخلية في عام ٢٠٠٦. ولم يصدر سوى تقرير واحد في عام ٢٠٠٧، حيث إن معظم الوقت أنفق في وضع تقرير للتحقيقات. ولم يصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية سوى تقرير واحد للمراجعة الداخلية في عام ٢٠٠٨.
- ٦-٢ ولاحظت المراجعة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قدّم جميع تقاريره إلى المدير العام الذي أحالها إلى الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ولم يكن لنظام متابعة تنفيذ التوصيات هيكل حسن. ولدى رئيس المكتب قائمة بتوصيات من أجل المتابعة لدى الفروع المعنية، وقد اتضح من استعراضها أن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بحاجة إلى تحسين.
- ٧-٢ ووفقاً للدستور، ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يقدم تقريراً سنوياً يوجز فيه أنشطته. ولاحظت المراجعة أن هذا التقرير لم يقدم على مدار السنوات الثلاث الأخيرة.
- ٨-٢ ووفقاً لأحكام المادة ٥-٥ من قواعد خدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي، ينبغي أن تخضع حسابات خدمات المطاعم للمراجعة على يد مراجعين خارجيين وداخليين تابعين لليونيديو، وأن يقدم هؤلاء المراجعون تقريراً بشأنها إلى المدير العام لليونيديو. غير أن المراجعين لاحظوا أنه قد أُجري استعراض فحسب لعقد خدمات المطاعم في عام ٢٠٠٤. ولم تجر منذ ذلك الحين أية مراجعة داخلية لخدمات المطاعم بسبب ضعف الموارد.

التوصيات

٩-٢ سعيًا إلى زيادة فعالية خدمات الرقابة الداخلية في اليونيدو، يُوصى بما يلي:

- ١٤ تشكيل لجنة مراجعة لفحص تقارير المراجعة الداخلية للحسابات وتقارير التحقيقات ورصد تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.
- ٢٤ توفير موارد كافية بما يتفق مع الدستور وخطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية.
- ٣٤ وضع دليل خدمات الرقابة الداخلية في ضوء أفضل الممارسات الدولية.

رد الإدارة:

أفادت الإدارة بتحسّن العمل على تنفيذ التوصيات في إطار الهيكل الحالي الذي ستتحقق منه المراجعة الخارجية. وفيما يتعلق بدليل خدمات الرقابة الداخلية، رأت الإدارة أنه بالنظر إلى الطبيعة المختلفة جدا لنشاطي خدمات الرقابة الداخلية، أي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، اللذين تحكمهما معايير مهنية مختلفة ومتطلبات مختلفة لاحترام الضمانات القانونية، يبدو أن الفائدة محدودة من وضع دليل شامل واحد لخدمات الرقابة الداخلية جامع لكلا النشاطين.

وفيما يتعلق بمسألة تقرير الأنشطة، أشارت الإدارة إلى تعذّر صدوره بانتظام بسبب ارتباطات ملحة أخرى.

وقالت الإدارة إن خدمات المطاعم ليست مجالًا بالغ الخطر، ومن ثم، فإن إخضاعه للمراجعة الداخلية لا يبدو ضرورة.

ووافقت الإدارة على فحص توصية المراجعة بشأن تشكيل لجنة لمراجعة الحسابات في ضوء بيان الموقف بشأن "لجان مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف" المعروض بالفعل على اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

وترى المراجعة الخارجية، تماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية، أن من شأن دليل يجمع كل القواعد واللوائح والسياسات والإجراءات ذات الصلة الخاصة بمهمة المراجعة الداخلية للحسابات التي تنهض بها خدمات الرقابة الداخلية أن يساعد أكثر على توطيد ممارسات موحّدة.

ويجوز لخدمات الرقابة الداخلية أن توائم أنشطتها مع ميثاق فريق المراجعة الداخلية للحسابات. وبمجرد تحسين موارد خدمات الرقابة الداخلية، يمكن إدراج المراجعة الداخلية لحسابات خدمات المطاعم في خطة عملها.

٣- اشتراء السلع والخدمات

- ١-٣ أجرى فريقا المراجعة استعراضا تحليليا لعملية الاشتراء إلى جانب عدد قليل من العقود المختارة لتقييم جوانب الضعف المنهجي والتقيّد بالسلطات الممنوحة خلال عملية اقتناء السلع والخدمات.
- ٢-٣ ووفقا للفقرة ١-٨ من الفصل الثاني من دليل الاشتراء، ينبغي أن يقر مدير شعبة دعم البرامج والإدارة العامة/فرع خدمات دعم العمليات خطط الاشتراء السنوية قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة السابقة على الفترة المحددة للخطة. ولم يستطع الفرع المعني أن يقدم للمراجعة نسخة من هذه الخطة. وعدم تخطيط الاشتراء قد يؤدي إلى انعدام التنسيق ويحرم المنظمة من فوائد وفورات الحجم الكبير ويعوق التخطيط الاستراتيجي البعيد الأجل ويجعل الرصد صعبا. وعلاوة على ذلك، قد يعرقل تحديد أولويات تنظيمية للاشتراء.
- ٣-٣ وقد نفذت عملية الاشتراء يدويا ولم توجد قاعدة بيانات مركزية لجميع أنشطة الاشتراء. ولاحظ المراجعون عدم وجود نظام للموافقات الإلكترونية. وقد يؤدي الافتقار إلى الأتمتة إلى التأخر بغير داع وانعدام التآزر وعدم التشارك في الخبرة والمعرفة وصعوبة في تحليل الاتجاهات ورصدها وعدم توافر بيانات مفصلة عن الاشتراء.
- ٤-٣ وتشير الفقرة ١٠٤ من دليل الاشتراء إلى أنه كان من المقرر تطوير نظام التخطيط العامل على الشبكة الحاسوبية الداخلية (الإنترانت) الخاص بمشتريات المقر في عام ٢٠٠٨. وأبلغت الإدارة بأن النظام لم يطور خلال عام ٢٠٠٨.
- ٥-٣ وتعلن اليونيدو فرص الاشتراء على موقعها الشبكي كما توجه الدعوة مباشرة إلى الموردّين المحتملين لكي يشاركوا في المنافسة بتقديم عطاءات. ولاحظت المراجعة أن الموردّين لم يبدوا بوجه عام استجابة كبيرة للمشاركة في عمليات الاشتراء الخاصة باليونيدو وأن عددا قليلا جدا منهم شاركوا فيها. وعلى الإدارة أن تحلل أسباب هذا الاتجاه الذي قد يؤدي إلى الحد من المنافسة مع كل ما يواكب ذلك من مخاطر.
- ٦-٣ وفي إطار الاستعراض التحليلي لعقود اشتراء السلع والخدمات، أخذت عينة من مجموع العقود وأخضعت للفحص من حيث تقيدها بالسلطات الممنوحة وامثالها للقواعد المرعية. وأبلغت الإدارة بتفاصيل الاستعراض من خلال الرسالة الموجهة إليها. وقد تبين أن عملية التعاقد في مجملها تمثل للإطار التنظيمي، ولكن بعض المسائل تحتاج من الإدارة إلى الانتباه:

- الإعفاءات المتكررة من المنافسة المفتوحة
- محدودية المنافسة
- التحفظ في تحديد عدد الموردّين عند طلب تقديم العروض
- قصور الصلاحيات في مجال اشتراء السلع والخدمات
- افتقار المواصفات للشمول والقابلية للقياس
- تقسيم العقود للاستعفاء من تنظيم مناقصات دولية

التوصيات

٧-٣ بناء على الاستعراض التحليلي، يوصى بما يلي:

- ١٤ إعداد خطة اشتراء سنوية وإقرارها في غضون الحد الزمني المنصوص عليه في دليل الاشتراء.
- ٢٤ حوسبة مهمة الاشتراء بقاعدة بيانات مركزية جامعة لكل أنشطة الاشتراء، مع جواز ربطها ببرامجية أغرسو (Agresso) خلال العملية بأكملها. وينبغي كذلك توطيد نظام الموافقات الإلكتروني خلال عملية الاشتراء.
- ٣٤ الإسراع بإتمام عملية تعيين منصب رئيس المشتريات الذي خلا منصبه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.
- ٤٤ تشييط تكرار الإعفاءات بسبب اعتبارات حقوق الملكية والتوحيد.
- ٥٤ إجراء بحوث/دراسات استقصائية سوقية للتعرف على مقدّمي العطاءات الأكفاء والمؤهلين تقنيا لضمان مشاركة عدد كاف منهم في التنافس. وعند تحديد الموردّين من سجلهم الخاص بسوق الأمم المتحدة العالمية، السعي إلى وضع قوائم موجزة بالبائعين ممن تتوافر لديهم سجلات مسار موثوقة من حيث الاستجابة إلى العروض والتسليم الفعلي للإمدادات المطلوبة.
- ٦٤ توجيه الإجراءات المنصوص عليها في دليل الاشتراء إلى الحد من السلطة التقديرية لموظفي الاشتراء في تحديد عدد الموردّين عند "طلب عروض الأسعار" وعند وضع قائمة الموردّين في شكلها النهائي في حالة التماس العطاءات المحدود.
- ٧٤ إذا كان العقد الذي سيمنح يشمل أيضا مراحل آجلة، فينبغي ذكر ذلك بوضوح في وثائق التماس العروض لضمان تكافؤ الفرص بين جميع مقدّمي العطاءات وكفالة ساحة للمنافسة العادلة بينهم.
- ٨٤ بدأت اليونيدو تدريبا على الاشتراء من أجل موظفيها في عام ٢٠٠٨ تبعه اختبار بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر. ويُوصى بأن يقتصر السماح بمزاولة أنشطة الاشتراء على الموظفين الذين يجتازون الاختبار.
- ٩٤ ينبغي في جميع عمليات الاقتناء تحديد مواصفات محايدة واضحة، ومن المحبذ أن تنحو إلى الأداء، تماشيا مع أحكام الفقرة ٣-١ من الفصل الثاني من دليل الاشتراء حتى تتطابق السلع والخدمات المشتراة مع الاحتياجات الفعلية للمنظمة، مع بذل العناية الواجبة في تحديد نواتج تنفيذ العقود حتى تتحول جميع المتطلبات إلى نواتج قابلة للقياس.
- ١٠٤ قصر إجراء التقييم المالي على الموظفين المأذون لهم بذلك.
- ١١٤ يجب الحصول على ضمانات مناسبة في حالة الدفع مقدّما.

رد الإدارة:

أحاطت الإدارة علماً على النحو الواجب بنتائج المراجعة وأبدت موافقة عامة على التوصيات. تعرب المراجعة الخارجية عن تقديرها للجهود المبذولة لتحسين عملية الاشتراء وسوف تواصل رصد التطورات في هذا الشأن.

٤- إدارة الممتلكات غير القابلة للاستهلاك

١-٤ فيما يتعلق بالسياسة المحاسبية لليونيديو، تُقيد نفقات اقتناء الأثاث والمعدات وسائر التحسينات غير القابلة للاستهلاك والمحتازة على سبيل الإنجاز ضمن نفقات سنة الاشتراء وليس ضمن موجودات المنظمة. ويجري جرد هذه الممتلكات غير القابلة للاستهلاك على أساس التكلفة التاريخية وتبين قيمتها في ملحوظات البيانات المالية.

٢-٤ وتوثيق قيمة المعدات وسائر الممتلكات المشتراة وعمر الصلاحية المقدّر لكل منها أداة رقابية هامة للموجودات المادية للمنظمة. ولاحظت المراجعة أن سجل اليونيديو للممتلكات لدى وحدة خدمات الدعم العام غير مربوط بوصلة بينية بالسجلات المالية لدى فرع الخدمات المالية. ومعنى هذا في الواقع أنه لا توجد في ظل النظام القائم ضوابط كافية لضمان التسجيل الفعلي في قوائم الجرد لدى الوحدة لكل المقتنيات المتحصل عليها خلال الفترة المالية حسبما هي مسجلة لدى فرع الخدمات المالية. وتوحي أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن بضرورة ارتكاز جميع قوائم جرد الموجودات المادية على المعلومات المالية المتاحة في دفاتر الحسابات. كما توحي بضرورة إجراء تسوية دورية بين السجلات المالية لدى شعبة الحسابات وقوائم الجرد لدى مديري الموجودات.

٣-٤ ولاحظت المراجعة أن فرع الخدمات المالية لا يملك نظاماً للتسوية بين السجلات المحاسبية الخاصة بالاشتراء والسجلات الموجودة لدى وحدة خدمات الدعم العام المتعلقة بالممتلكات غير القابلة للاستهلاك والأصناف الخاصة. وأبلغ فرع الخدمات المالية فريق المراجعة بأن "الممتلكات غير القابلة للاستهلاك تُقيد على أنها "مقتنيات" في الحسابات، ولكنها لا تسوّى في سجلات الموجودات الثابتة حيث إن قيمتها تُنفق بالكامل. وتقدم وحدة خدمات الدعم العام المعلومات الخاصة بالممتلكات غير القابلة للاستهلاك من أجل البيانات المالية". ومع عدم وجود نظام للتسوية بين السجلات المالية وسجلات جرد الموجودات المادية، من الصعب التأكد من أن قيمة الممتلكات غير القابلة للاستهلاك والأصناف الخاصة المدرجة في ملحوظات البيانات المالية مستمدة من السجلات المالية الفعلية للمقتنيات.

التوصيات

٤-٤ بالنظر إلى ما تقدّم، يوصى بكفالة ما يلي:

- ١٤ أن توفر السجلات المحاسبية معلومات مصنفة كافية بشأن جميع المقتنيات.
- ٢٤ استخدام المعلومات المحاسبية المتعلقة بالموجودات المادية لوضع قوائم جرد للموجودات المادية.
- ٣٤ إجراء تسوية دورية بين السجلات المالية للموجودات وقوائم جرد الموجودات المادية.
- ٤٤ التحقق المادي من الممتلكات غير القابلة للاستهلاك بمضاهاتها على سجل محاسبي مركزي لدى فرع الخدمات المالية.

رد الإدارة:

قبلت الإدارة بالممارسة الفضلى التي ذكرها المراجع الخارجي، ولكنها رأت أن هناك تدابير تعويضية قائمة. ومع هذا، فإن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سوف يزيل جوانب الضعف التي أشارت إليها المراجعة. سيواصل فريق المراجعة الخارجية متابعة التطورات في هذا الشأن.

٥- إدارة مهام السفر

- ١-٥ تتكفل اليونيدو بسفر موظفيها من العاملين في المقر والميدان إلى شتى أرجاء العالم، ويشمل هذا موظفي مشاريع المساعدة التقنية لدى التعيين والنقل وانتهاء الخدمة والسفر للأعمال الرسمية وإجازة زيارة الوطن إلى جانب سفر الأفراد الذين يعولهم الموظفون في منح دراسية. وإلى جانب ذلك، تتكفل المنظمة بسفر الوفود من الدول الأعضاء الذين يحضرون اجتماعاتها في فيينا، ومن يشاركون في المؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء فضلا عن الأشخاص الآخرين الذين يسافرون لأغراض رسمية متى وحيشما لزم ذلك للمنظمة. وبلغ مجموع نفقات السفر ٩٠٨ ١٢٧ ٤ يوروهاات خلال عام ٢٠٠٨.
- ٢-٥ ووحدة السفر والنقل وتأشيرات الدخول والشحن داخل وحدة خدمات الدعم العام (التابعة لفرع خدمات دعم العمليات بشعبة دعم البرامج والإدارة العامة) مسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية لدعم سائر أنشطة اليونيدو وتنهض بمهمة حلقة الاتصال بين اليونيدو ووكيل السفر لضمان مراعاة الاستحقاقات واللوائح ذات الصلة. وفي إطار مهمة الرصد هذه، تراجع وحدة السفر أسعار السفر وخطوط السير التي يعرضها وكيل السفر للتأكد من تماشيها مع سياسة اليونيدو في هذا الشأن. وعليها أن تبلغه فوراً بأي تعارض مع تلك السياسة.
- ٣-٥ عقب مناقشات تنافسية متكررة لم تُكَلِّم بالنجاح، أبرمت اليونيدو عقداً مع شركة كارلسون واغون لي للسفر، بالنمسا، بعد التفاوض مع تلك الشركة التي كانت بالفعل تقدم خدمات لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ووقع عقد بدأ سريانه من ١ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى نهاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لمدة مبدئية قدرها سنتان وأربعة شهور مع خيار للتمديد لفترة عامين آخرين. وينص العقد على أن "تدفع اليونيدو إلى الشركة المتعاقد معها المبلغ الموحد المتفق عليه (أو أقل) وقدره ٦٠

يورو لتذكرة السفر الجوي و ١٥ يورو للمعاملات والتعريفات المتعلقة بالسكك الحديدية والسيارات والفنادق والسفن لكل رحلة وللخدمات المقدمة". ولدى الاستفسار، لاحظ المراجعون عدم وجود أدلة مستندية لدى الوحدة بشأن عملية التعاقد القائم على التفاوض مع الشركة.

٤-٥ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وقعت اليونيدو ومكتب الأمم المتحدة في فيينا ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عقدا مشتركا مع الشركة المذكورة لمدة مبدئية قدرها ١٨ شهرا مع تمديدين اختياريين بعد إجراء مناقصة تنافسية. وينص العقد على دفع رسم قدره ٥٣ يورو لكل معاملة للسفر الجوي و ١٥ يورو لكل معاملة أخرى.

٥-٥ وتنص المادة ٢-٢-٢٢ من العقد المبرم في عام ٢٠٠٤ على نظام لمراقبة الجودة يلزم الطرف المتعاقد بإجراء استقصاء ربع سنوي لمعرفة مدى رضا الزبائن واقتراح خطط عمل لتدارك أي مسألة يسفر عنها هذا الاستقصاء. ولم تنفذ الشركة المتعاقد معها هذا الالتزام التعاقدى ولم تجر وحدة السفر متابعة في هذا الشأن.

٦-٥ غير أن اليونيدو بادرت من نفسها بإجراء استقصاء خاص بها لمعرفة مدى رضا الزبائن عن أداء الشركة في آذار/مارس ٢٠٠٦، ولكن الاستقصاء لم يمثل، عَرَضًا، كافة الآراء حيث إن عدد الردود كان محدودا للغاية. وأعربت أغلبية الردود عن الرضا بوجه عام عن أداء الشركة، غير أن بعضها عَقَّب بأن على الشركة أن تتبع نهجا موجهها لخدمة الزبائن بأسلوب استباقي أشد وأن عليها أن تحسِّن من معرفتها بمواعيد الوصل بين الرحلات والمسارات، وأن تتبنى نهجا مبتكرا، وأن تقدم أسعارا للرحلات الخاصة تنافس بها الشركات الأخرى. وقد أظهرت النتائج العامة للدراسة الاستقصائية أن الشركة بحاجة إلى تحسين أدائها.

٧-٥ وسعيا لتقييم كفاءة الشركة مقدمة الخدمات، صمم فريق المراجعة استقصاء للتعرف على رضا الزبائن أجري على ١٥ من كبار المسافرين. وأظهرت الردود على الاستقصاء أن مستخدمي الخدمات راضون بوجه عام على شتى الخدمات التي يقدمها لهم وكيل السفر، وإن كان مجال التحسين مفتوحا في المجالات التالية:

- تزويد موظفي اليونيدو بشرح لقواعد الطيران الجوي وقيوده المعمول بها لدى وكيل السفر
- التوصية بترتيبات مبيت مناسبة للمسافرين
- الدقة في حجز المبيت من أجل المسافرين
- التوصية بترتيبات مناسبة للنقل الأرضي من أجل موظفي اليونيدو

٨-٥ ومما يجدر بالذكر أن وحدة السفر في بعض الحالات كانت تقترح تغييرات على خطوط السير التي يعرضها وكيل السفر لأنها لم تكن مستندة إلى أقصر مسار مباشر أو أشد المسارات وفرا وفق ما يقتضيه العقد. وأدت هذه التغييرات المقترحة إلى وفورات كبيرة لليونيدو. وتظهر السجلات المتاحة لعام ٢٠٠٨ أنه قد تحقق وفر يبلغ ٣١ في المائة في الأسعار التي عرضها وكيل السفر في ١٥ حالة. ورغم أن الفضل في هذه الوفورات يعود

إلى وحدة السفر، لكنه لوحظ عدم وجود طريقة منهجية للاحتفاظ بسجل لهذه الوفورات. وإعداد إطار منظم لرصد أداء مقدم الخدمات أمر يجدر بالوحدة أن تنظر فيه.

٩-٥ ووفقا للتعديل ألف في العقد المبرم في عام ٢٠٠٤ الذي وقّع في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، "يمنح تخفيض في كل معاملة قدره ٢,٥ يورو على سداد الفواتير الشهرية الذي يتم في غضون ثلاثين يوما من تسلم الفاتورة وقبولها". ووافقت الشركة المتعاقدة أيضا على أن ترد قيمة العمولة الكبرى إلى اليونيدو، حيث إن على "الشركة المتعاقدة أن تخصم قيمة العمولات الكبرى من الفواتير في غضون الربع الأول من السنة التالية لسننها التقويمية". ولاحظت المراجعة أن الشركة المتعاقدة لم تنفذ هذا الالتزام التعاقدى في الموعد المحدد له. وينص عقد سنة ٢٠٠٨ بالمثل على أن تخصم الشركة ما لا يقل عن ٢,٥ يورو من قيمة كل معاملة من معاملات السفر الجوي ونسبة لا تقل عن ١,٢٥ في المائة من مجموع معاملات السفر الجوي كعمولة كبرى، وعلى أن تسدد هذه المبالغ في مطلع السنة التقويمية التالية. ولكن الشركة لم تسدد لا قيمة الخصم ولا العمولة الكبرى إلى اليونيدو عن سنة ٢٠٠٨. وعلى وحدة السفر أن تحسب المبلغ المستحق وأن تضيفه إلى حساب اليونيدو. وعليها أن تنشئ في المستقبل آلية للتصرف في الوقت المناسب في هذا الشأن.

١٠-٥ ووفقا للصلاحيات المحددة في عقد سنة ٢٠٠٨ "ترتب الشركة المتعاقدة معها دون أي رسم إضافي رد أثمان التذاكر غير المستخدمة القابلة للاسترداد، وذلك في غضون فترة من ٣٠ إلى ٦٠ يوما من تاريخ طلب الاسترداد، إلى جانب تعديل جميع التذاكر أو الكوبونات في حالة ضياعها أو سرقته. وتقدم الشركة المتعاقدة معها تقريرا شهريا عن حالات الاسترداد والمطالبة". ولوحظ أن الشركة لم تقدم تقريرا شهريا عن حالات رد الثمن والمطالبة بالاسترداد. وتبين أن بعض حالات المطالبة باسترداد ثمن التذاكر من شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والأشهر التالية ما زالت معلقة.

التوصيات

١١-٥ بالنظر إلى ما تقدم، يوصى بما يلي:

- ١' إنشاء نظام لقياس الأداء في وحدة السفر لتقييم أداء الشركة على نحو منتظم فعال.
- ٢' على وحدة السفر أن تكفل تسلم قيمة جميع الأثمان المردودة/تخفيضات الأسعار وخصومات الأسعار والتقارير في الحدود الزمنية المنصوص عليها في العقد.
- ٣' إجراء مراجعة لمضاهاة أسعار تذاكر الطائرات على أسعارها لدى أماكن بيعها الأخرى وفق المنصوص عليه في بنود العقد المرجعية.

رد الإدارة:

قبلت الإدارة بوجه عام توصية المراجعة الخارجية. وعلاوة على ذلك، أفادت بأنها، تماشياً مع توصية المراجع الخارجي، سوف تخاطب إدارة المعلومات والاتصالات من أجل أن تطلب منها أتمتة هذه العملية باستخدام وظائف نظام السفر.

وفيما يتعلق بتحصيل قيمة التخفيضات المقررة في حالة سداد الفواتير في موعدها وخصم العمولة الكبرى، أفادت الإدارة بأن اليونيدو سوف تتسلم في آذار/مارس ٢٠٠٩ جميع المبالغ المستحقة لقاء سداد الفواتير في مواعيدها وأنها ستتسلم قيمة العمولة الكبرى بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٩. وسوف تضع اليونيدو بالتعاون مع المنظمات الأخرى الكائنة في مركز فيينا الدولي جدولاً واقعياً لتسليم المبالغ المرودة، وأن العقد سوف يُعدّل وفقاً لذلك عند الاقتضاء.

سوف تتحقق أفرقة المراجعة الخارجية اللاحقة من تسلم المبالغ المرودة ومن تعديل العقد ومن التحسّن في رصد عمليات السفر لدى اليونيدو.

٦- إدارة الموارد البشرية

١-٦ تقصر سياسة الإدارة التعيينات القصيرة الأمد على حالات استثنائية محددة. وخلال عام ٢٠٠٨، عينت الإدارة ٧٥ موظفاً لمدة قصيرة. وكان من بين هذه التعيينات ٣١ تعييناً في وظائف محددة الأجل. وأوضحت الإدارة أن هذه التعيينات استخدمت "السد" الفجوة القائمة أثناء عملية تعيين الموظفين الجدد. ولجأ المديرين في بعض الحالات الأخرى إلى التعيينات القصيرة الأمد لأن التعيينات الطويلة الأمد لم يكن مسموحاً بها بسبب عدم إقرار اعتمادات مالية لهذه الوظائف في الميزانية العادية. أما في حالات أخرى، فقد استخدم هذا الضرب من التعيين لشغل الوظائف الممولة من أموال المشاريع كتدبير للتوفير بسبب عدم كفاية أموال المشاريع للتعيين الطويل الأمد.

٢-٦ والسياسة المعمول بها لدى اليونيدو في مجالات تنمية القدرات والتدريب والتعلم المتعلقة بالموظفين متضمنة في المرفق الخامس للتوجيه الإداري للمدير العام رقم ١٠ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١. وأعدت سياسة أخرى مقترحة بشأن التعلم ورد أنها قيد المناقشة لدى اللجنة الاستشارية المشتركة.

٣-٦ ويتضح من المقارنة مع قائمة مجالات التعلم الواردة في الوثيقتين السياساتيتين المذكورتين أعلاه أن السياسة المقترحة بشأن التعلم حددت مجالات جديدة للتعلم. وتبيّن عناوين مجالات التعلم أن جهوداً قد بُذلت لمراعاة المسائل الناشئة عن إعادة التنظيم الهيكلي وأنها توفر الفرصة للموظفين لاكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع هذه المسائل. وقد ألزمت وثيقة سياسات التدريب الراهنة المديرين الإداريين بأن يضع كل منهم خطة تدريب سنوية لشعبته في الربع الأخير من كل سنة لكي تطبق في السنة التالية لها.

٤-٦ ولاحظت المراجعة الخارجية ما يلي:

- تتسم وثيقة السياسات المعمول بها بالمرونة الكافية بما يسمح للمديرين الإداريين بإجراء تعديلات في حدود الموارد المالية المخصصة لهم، وذلك بإدراج أي طلبات للتدريب من أجل موظفيهم، بما يشمل الطلبات غير المنظورة في وقت إعداد الخطة السنوية، طالما كانت تتفق مع سياسة التدريب المعتمدة
- لم تفرض "سياسة التعلم" المقترحة أي جدول زمني على فرع الموارد البشرية لكي يضع خطة التدريب في شكلها النهائي ويقدمها إلى المدير العام
- الافتقار إلى المرونة في السياسات المقترحة للتعلم
- كان من شأن التأخر في إعداد الشكل النهائي لخطة التعلم السنوية لعام ٢٠٠٨ وإقرارها إضعاف عملية التخطيط من حيث القصد والروح

- ٥-٦ وأعلنت نشرة المدير العام رقم UNIDO/DGB/(0).95/Add.4، المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، إنشاء مكتب أمين المظالم، الذي سيرفع تقاريره مباشرة إلى المدير العام. ومن المفترض أن يوفر هذا المكتب مرفقا لإدارة النزاعات وحلها في إطار غير رسمي من أجل موظفي اليونيدو. كما ذكرت النشرة أن صلاحيات هذا المنصب يجري تحديدها في صورتها النهائية من خلال التشاور بين الإدارة والموظفين في إطار اللجنة الاستشارية المشتركة. وسوف يقر المجلس التنفيذي الاختصاصات بصفة نهائية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وسوف توفر تلك بنود الصلاحيات مبادئ إرشادية لتسيير عمل أمين المظالم وموظفي مكتبه إلى جانب تحديد مؤهلات من سيشغل هذا المنصب وكيفية اختياره. ولكنها صممت عن تصنيف هذه الوظيفة.
- ٦-٦ وشدد على ضرورة الانتهاء من تلك العملية حتى يصبح أمين المظالم، الذي أنشئ منصبه في شباط/فبراير ٢٠٠٨ على حد ما جاء في النشرة، قادرا على بدء مهام عمله في أقرب وقت ممكن.

التوصيات

٧-٦ بالنظر إلى ما تقدم، يوصى بما يلي:

- ١' مع اللجوء إلى التعيين القصير الأمد، ينبغي الحرص ألا يتعارض هذا مع السياسات المعمول بها في هذا الشأن، وعدم جواز المساس بجوانب الالتزام والتحلي بالمسؤولية والخضوع للمساءلة التي تتأتى مع التعيين المحدد الأجل الأطول أمدا.
- ٢' يجوز إدراج جداول زمنية مناسبة لوضع خطة التدريب السنوية في شكلها النهائي وتقديمها في سياسة التعلم المقترحة.

٣٤ يجوز النص في السياسة المقترحة على إجراء تعديلات في خطة التدريب السنوية حفاظا على المرونة المتاحة في السياسة القائمة.

٤٤ تنظيم دورات بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر وتوفيرها لموظفي المكاتب الميدانية.

رد الإدارة:

أحاطت الإدارة علما بتوصيات المراجعين بشأن التعيينات القصيرة الأجل ووافقت على رصد استخدام هذا الضرب من التعيين لضمان اتفاه مع السياسة القائمة.

ووافقت الإدارة أيضا على تعديل مشروع السياسة بما يتفق مع توصيات المراجعة.

وقالت الإدارة إن تعيين أمين المظالم سوف يُنظر في إطار الموارد المتاحة والأولويات المحددة.

ستتحقق أفرقة المراجعة اللاحقة من تعديل السياسة.

٧- العمليات في الميدان

١-٧ يوجد في الوقت الراهن ٣٩٦ مشروعاً عاملاً تابعاً لليونيديو بقيمة تبلغ ٦٢١,٧٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٢١ بلداً. ورغم أن معظم هذه المشاريع ممولّ بترعات من الدول الأعضاء ضمن المساعدات المقدمة في إطار التعاون التقني، فإن بعضها أيضاً ممولّ في إطار الميزانية التشغيلية لليونيديو. وسعياً للتأكد من كفاءة الإدارة في هذه المشاريع، أجرى فريقاً المراجعة دراسة سريعة لإدارة المشاريع وتدابير تمويل هذا النشاط الأساسي للمنظمة. ولوحظ وجود آلية للمراقبة الداخلية في مقر اليونيديو لضمان قسط كافٍ من مشاركة المقر في تنفيذ المشاريع.

٢-٧ وفي إطار مبادرة اللامركزية، استحدثت تدابير لتفويض السلطة من أجل تمكين حائزي مخصصات المشاريع وممثلي اليونيديو ورؤساء عمليات اليونيديو من تلبية متطلبات مشاريع التعاون التقني والمكاتب الميدانية فيما يتعلق باشتراء الخدمات والسلع في إطار مبالغ محدودة على نحو سريع ومجدد من حيث التكلفة. ويتفق هذا مع مبادئ المساءلة والشفافية المنصوص عليها في النظام المالي والقواعد المالية لليونيديو. وتوفير الموارد البشرية المناسبة هو دائماً مقوم حاسم لكفاءة تنفيذ المشاريع والبرامج، ورئي أن المكاتب الميدانية لليونيديو أقدر على تحديد الموظفين المناسبين للتعامل مع التحديات التي تفرضها الأوضاع المحلية.

٣-٧ واستعرضت المراجعة الخارجية مشروع صندوق استثماري جارٍ على أساس المعلومات المتاحة عنه في مقر اليونيديو. والهدف من هذا المشروع مساعدة البلد المعني في مساعيه لتحقيق الانتعاش وإعادة بناء الصناعات التحويلية وتنمية القطاع الخاص بعد فترة من الحروب والالتام في دائرة السوق العالمية في ظل العولمة. وقد أقر المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

- ٤-٧ وأبلغ مدير المشروع، الحائز لمخصصاته، فريق المراجعة بأنه لم يعد تقريراً عن المشروع بأسلوب الإدارة القائمة على الأهداف حيث إن وثيقة المشروع أعدت قبل استحداث العمل بذلك الأسلوب ولم يرد له فيها أي ذكر. وعلاوة على ذلك، فإن منسق المشروع الوطني ليس موظفاً متفرغاً وليست له دراية بأسلوب الإدارة القائمة على الأهداف.
- ٥-٧ ومن بين أهداف المشروع الخمسة عشر، تحقق ثلاثة على وجه تام، وتحقق ستة جزئياً، ولم يتحقق الباقي على الإطلاق. واعتبرت القدرات المحدودة لدى المؤسسات المتعاونة في القطاعين العام والخاص أكبر خطر يهدد بإفشال أهداف المشروع. ولكن التركيز على بناء القدرات المؤسسية قلل إلى أبعد حد من هذا الخطر حسبما رأى التقييم.
- ٦-٧ وقد رُئي أنه مما يستحق التقدير النجاح الجزئي في مساعدة البلد المعني في جهوده الرامية إلى الانتعاش وإعادة بناء الصناعة التحويلية وتنمية القطاع الخاص بعد فترة الحروب. كما سُلّم بأن إدارة المخاطر المحددة وغير المحددة التي ينطوي عليها تنفيذ هذه المشاريع هي دائماً مشكلة عسيرة.
- ٧-٧ واختيار أسلوب تنمية الموارد البشرية المناسب ركن حاسم في المشاريع التي تتطلب الاستعانة بموارد بشرية محلية. ويمكن زيادة الجدوى من المال المنفق، بالنسبة للمانحين والمستفيدين من المعونات على السواء، إذا ما نجح المشروع في تكوين رصيد هام من الخبرات الوطنية المؤهلة في المجالات المستهدفة من خلال استراتيجية مناسبة لتنمية الموارد البشرية.

التوصيات

- ٨-٧ يوصى بما يلي:
- ١٠ ' أن تُراعى أثناء تنفيذ مبادرة اللامركزية الاحتياجات التشغيلية للمكاتب الميدانية ضماناً لتنفيذ المشاريع والبرامج على نحو سريع فعال.
- ٢٠ ' من المستصوب لتنفيذ هذه المشاريع في المستقبل النظر في توجيه بعض الموارد وكذلك الخبرات، الوطنية والدولية على السواء، إلى تحديد استراتيجية عملية لتنمية الموارد البشرية يمكن أن تنجح في البيئة الثقافية والسياسية في البلد المستهدف.

٨- إدارة صندوق رأس المال المتداول

- ١-٨ تموّل أنشطة اليونيدو من اشتراكات مقررّة سنوية تسدها الدول الأعضاء إلى جانب التبرعات. وبناءً على تقدير الاشتراكات المقررّة والتبرعات، يقر المؤتمر العام ميزانتي اليونيدو العادية والعملياتية لفترة سنتين. ومن

الممكن التنبؤ بنفقات اليونيدو على أساس الأنشطة الموافق عليها، لكن تسلم التبرعات يظل غير مؤكد. فقد يحدث أن لا تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها في الموعد المحدد.

٢-٨ ومن منظور ترتيبات التمويل هذه، يبدو أن هناك حاجة لسد الثغرات في تمويل البرامج حينما لا تتاح خلال الفترة المالية بعض الموارد المالية التي قدرت ميزانيتها بناءً عليها. ومن الناحية النظرية، فإن سد الثغرات في ترتيبات التمويل متاح في شكل صندوق رأس المال المتداول وفق المنصوص عليه في المادة ٥-١ من النظام المالي. غير أن إدارة اليونيدو فيما يبدو لم تشعر قط بالثقة في استخدام هذه الأموال لسد الثغرات في التمويل بسبب بعض القيود التي ترى أنها تعوق استخدامها في هذا الشأن.

٣-٨ ووفقاً للمادة ٥-٤ من النظام المالي، أنشأ المؤتمر العام صندوق رأس المال المتداول بمبلغ ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في دورته الأولى التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ (م ع- ١/م- ٣٣) وأذن للمدير العام بأن يقدم منه المبالغ اللازمة لتمويل اعتمادات الميزانية لحين تسلم التبرعات. وأبقى على مستوى رصيد صندوق رأس المال المتداول عند ٧,٤ ملايين يورو منذ فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وهو ما يكفي للوفاء باحتياجات اليونيدو لفترة شهرين ونصف الشهر.

٤-٨ وإدارة اليونيدو ملزمة بأن ترد المبالغ المسحوبة من الصندوق في غضون الفترة المالية التي جرى السحب فيها. وتنص المادة ٥-٤ (ج) من النظام المالي على أن تُرد السلف المأخوذة من الصندوق لتمويل اعتمادات الميزانية العادية حالما، وبقدر ما، تتوافر لهذا الغرض اشتراكات أو سلف من الأعضاء، ولهذا الغرض ينبغي وفقاً لنص المادة ٥-٥ (ج) من النظام المالي أن تقيد المبالغ التي يدفعها الأعضاء أولاً لحساب صندوق رأس المال المتداول، ثم لحساب الاشتراكات المستحقة، بالترتيب الذي تقررت به أنصبة الأعضاء.

٥-٨ وذكرت إدارة اليونيدو أنه لم يكن بوسعها قط أن تتأكد من أنها سوف تتسلم مبالغ كافية لرد المبالغ المسحوبة من الصندوق. ونتيجة لذلك، لم تستخدم الإدارة بالفعل قط الصندوق من أجل أنشطتها البرنامجية حتى في السنوات التي لم تتلق فيها تبرعات كافية من الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، فإن البرامج المدرجة في الميزانية معرّضة لخطر التوقف عن التنفيذ.

٦-٨ ولاحظت المراجعة الخارجية أنه خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٧ تراوحت نسبة تحصيل الاشتراكات المقررة بين ٨٩,٨ في المائة و٩٣,٧ في المائة. ولما كانت الأنشطة البرنامجية للمنظمة تقدر ميزانيتها ويخطط لها بناءً على الإيراد المتوقع، فإن التأخر في الحصول على إيرادات الاشتراكات المقررة قد يؤثر على تنفيذ البرنامج حيث إن اليونيدو لا تلجأ إلى استخدام الصندوق رغم أنها لا تفتقر بالضرورة إلى المال.

التوصيات

٧-٨ بالنظر إلى ما تقدم، يوصى بما يلي:

- ١٤ ' تحديد سقف الصندوق على نحو يمكنه من استيعاب أثر التأخر في تسلم التبرعات.
- ٢٤ ' تعديل النظام المالي بالصورة المناسبة على نحو يسمح لإدارة اليونيدو بالمرونة في سداد المبالغ المسحوبة من الصندوق في غضون فترة ١٢ شهرا عقب الفترة المالية التي جرى فيها السحب.
- ٣٤ ' ربما تود الإدارة أن تنظر في خيار استخدام الصندوق لسد ثغرات التمويل الناشئة من تأخر تحصيل الاشتراكات المقررة.

رد الإدارة:

أفادت الإدارة في ردها بأنها استخدمت الصندوق في كانون الأول/ديسمبر في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٤، وبأنه في حالة عام ٢٠٠٤، أعيد رصيد الصندوق إلى مستواه في السنة التالية من عوائد اشتراكات تكميلية، ولكن في حالة عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، استغرقت إعادة رصيد الصندوق إلى مستواه المقرر عدة سنوات. ومن ثم، فإن اعتبارات الإدارة المالية الحسيفة تجعل المنظمة تحاول الإبقاء على النفقات في حدود مستوى تحصيل الاشتراكات المقررة، وبذلك تبقي على الصندوق لتمويل الأحداث غير المنظورة.

ولم توافق الإدارة على التوصية باستخدام الصندوق لسد ثغرات التمويل على أساس أن رصيد الصندوق سوف يحتاج بمجرد استنفاده في إحدى فترات السنتين إلى أن تجدده الدول الأعضاء فوراً في إطار دورة الاشتراكات المقررة التالية من أجل السماح باستخدامه في السنة التالية.

ليس من الواضح ما إذا كانت الإدارة تود استخدام الصندوق في الأغراض المحددة له في المادة ٥-٤ (ج) من النظام المالي التي تميز استخدام الصندوق لتمويل اعتمادات الميزانية العادية المقررة. وإذا كان الصندوق لن يستخدم لتمويل النقص المؤقت في تحصيل الاشتراكات المقررة، فعلى الإدارة أن توضح الأغراض التي أنشئ من أجلها الصندوق. وسوف يستعرض المراجع الخارجي المسألة لدى وضع الصيغة النهائية لتقرير فترة السنتين.

٩- التخلي الطوعي عن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة

١-٩ شجّع المؤتمر العام في دورته ١٢ المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الدول الأعضاء "على النظر في

التنازل طوعاً عن حصصها من أرصدة الاعتمادات غير المنفقة لدعم أنشطة اليونيدو، في مجالات من قبيل:

- ١٤ ' تعزيز التمثيل الميداني.
- ٢٤ ' زيادة تعزيز الاتساق في مجالات عملها بما في ذلك تنسيق أعمال فريق الأمم المتحدة المعني بالطاقة.
- ٣٤ ' توظيف الشباب في أنشطة إنتاجية.
- ٤٤ ' متابعة المسائل الناشئة عن المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً.

٥' التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦' البرامج الإقليمية.

٧' أي أغراض أخرى تحددها الدول الأعضاء؛" (م ع-١٢/م-١٠، وضع اليونيدو المالي).

٢-٩ بلغ حجم الأرصدة غير المنفقة من الاعتمادات ٠٠٠ ٨٩١ ٨ يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. واستجابة لمقرر المؤتمر العام الذي طلب التنازل عن الأرصدة من هذا القبيل، تنازلت إيرلندا والبرتغال وتايلند والمكسيك والمملكة المتحدة عن مبلغ ٢٤٧ ٧٥٧ يورو حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٣-٩ وقد سبق أن أصدر المؤتمر العام مقررات مماثلة كذلك. وعندما أصدر المؤتمر العام مقرره هذا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (م ع-١٢/م-١٠)، أُضيفت النقطة الخاصة بأي أغراض أخرى تحددها الدول الأعضاء لكي توفر خيارا إضافيا للدول الأعضاء في حالة ما إذا لم تناسب بعضها الخيارات الستة المحددة. وسوف يُقصر النطاق/الحد على أنشطة اليونيدو الموضحة في الفقرة الافتتاحية. وتُعامل التبرعات وفقا للغرض من التخلي عنها، أي تعامل كتبرعات مقدمة من المانحين/لأغراض خاصة.

٤-٩ وفي حالة إيرلندا والبرتغال وتايلند والمكسيك، لم تحدد بعد أي مشاريع ومن ثم، لم تُتكدب بعد أية نفقات. أما في حالة المملكة المتحدة، فقد خصصت الأموال مرة أخرى من أجل غرض محدد، وهو استخدامها لتعزيز المعايير الائتمانية، ووضعت ضمن المشروع رقم TEGLO08015.

٥-٩ وستساهم الاستجابة الإيجابية من الدول الأعضاء في أنشطة اليونيدو في مجالات مختلفة بعد تحديد المشاريع. كما قد تساعد في تعزيز وضع اليونيدو من حيث الموارد وتمكنها من تنفيذ مبادرات الإصلاح/التحديث.

١٠- تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١-١٠ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٦٠ المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٠. وامتثالاً لما قرره الأمم المتحدة، بدأت عملية الحصول على موافقات الهيئات التشريعية باليونيدو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ووصلت تلك العملية ذروتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عندما قرر المؤتمر العام، في دورته الثانية عشرة، اعتماد تلك المعايير في اليونيدو اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في إطار اعتمادها على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٢-١٠ وقد تأسس فريق عامل في فرع الخدمات المالية في شباط/فبراير ٢٠٠٧ من أجل معالجة المسائل الجوهرية المتصلة باعتماد المعايير المذكورة. وتأسست فرقة فرعية في إطاره معنية بالامتلاكات والمصانع والمعدات، وقيد الإيرادات، ومستحقات العاملين، والموجودات الملموسة. وأنشئت فرقة عمل معنية بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ للاضطلاع بمهمة التنفيذ الشاملة ورصد العمل في هذا الشأن.

٣-١٠ وفي مذكرة مقدّمة إلى مجلس التنمية الصناعية، في الوثيقة IDB.33/5-PBC.23/5 المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، حُدّدت المجالات المرجح أن تتأثر بقرار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعرضت أيضا خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الخاصة بتنفيذ اليونيدو لتلك المعايير.

٤-١٠ واستعرضت المراجعة تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولاحظت أنه قد تحقق بعض التقدم، ولكن بعض الأنشطة ما زالت متأخرة عن الجدول الزمني المحدد. غير أن إدارة اليونيدو تعتقد أنها تسير على الطريق الصحيح صوب تنفيذها في الموعد المستهدف، وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

التوصيات

١٠-٥ يوصى بما يلي:

١٠ '١' أن يمنح تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أولوية. وعلى الإدارة أن تكفل عدم تعويق التنفيذ بمحدودية الموارد.

٢٠ '٢' الاستعانة بمتخصصين وتكريسهم للقيام بمهمة تنفيذ المعايير على أساس التفرغ من أجل تبسيط وتيسير عملية التنفيذ.

رد الإدارة:

يورد المرفق ٢ رد الإدارة على استعراض المراجعة الخارجية من حيث معالم الإنجاز وخطى التقدم المحققة. سوف تظل المسألة قيد الاستعراض بالنظر إلى أهمية هذا المجال.

١١ - نظام مراقبة الأداء المالي - أغرسو

١١-١ بدأت اليونيدو في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ تنفيذ مجموعة مختارة محدودة من نمائط أغرسو، وهو نظام تجاري لتخطيط الموارد المؤسسية. وقد بدأ تشغيل النظام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

١١-٢ وابتغاء قياس وجود وفعالية الضوابط العامة والتطبيقية في هذا النظام، وضعت عملية المراجعة استبياناً لالتماس ردود من فرع إدارة المعلومات والاتصالات والأفرقة المعنية بالمحاسبة والتقارير المالية والمدفوعات والخزانة والمرتبات والميزانية ووحدة الإدارة المالية والتعاون التقني.

١١-٣ وأشارت الردود على الاستبيان إلى ما يلي:

- وجود بعض جوانب من القصور في فهم عمليات إدارة الأعمال المتعلقة بنظم المعلومات لدى الموظفين الذين يباشرونها منذ وقت طويل

- عدم الوضوح بشأن ملكية عمليات نظام المعلومات المالية المختلفة
- عدم الفصل بين الواجبات في فرع إدارة المعلومات والاتصالات
- ضعف الضوابط على مدخلات البيانات

٤-١١ وأظهرت اختبارات شاملة مختلفة أجراها فريق المراجعة أن استخدام النظام المذكور كان مقصوراً إلى حد بعيد على البيانات المالية وحدها، فلم يُستخدم لدعم المهام المتصلة بالموارد البشرية أو الاشتراء في مجال التخطيط واتخاذ القرارات. ولم يرد في القائمة التي أعدها أغرسو عن "العقود الممنوحة خلال عام ٢٠٠٨" لأغراض المراجعة أي ذكر لأسلوب الاشتراء (بخلاف الإعفاءات) ولا تاريخ بدء سريان العقود. ولدى الاستفسار في هذا الشأن، أُجيب بأن أغرسو ليس نظاماً مالياً، ولذا لم يقيد هذه المعلومات وقت تسجيل طلب الاشتراء، ومن ثم، لم يخرجها.

٥-١١ وأظهرت الردود على الاستفسارات الشفوية أن هذا النظام لم يكن مستخدماً لإعداد البيانات المالية السنوية.

٦-١١ وترى المراجعة أنه بالنظر إلى قدرات هذه البرمجية، فإن نمائط الاشتراء والموجودات الثابتة كان من الممكن أن تستخدم على نحو أشد فعالية بإيجاد وصلة بينية تربطها بنمائط الحسابات والمدفوعات لإتاحة الانتفاع بها لعدد من المستخدمين من أجل تحسين التخطيط والرصد والإبلاغ. ولاحظت المراجعة أن إدارة النظام قائمة في فرع الخدمات المالية بينما مسؤولية الإشراف الكاملة على صيانة نظم المعلومات ملقاة على عاتق فرع إدارة المعلومات والاتصالات.

٧-١١ وتتأهب اليونيدو للعمل بنسخة متطورة من نظام أغرسو خاصة بنظام إدارة الموارد المؤسسية بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. ويمثل هذا تحدياً مزدوجاً من حيث القيام في آن واحد بخطوتي "إدارة الأعمال" و"تغيير نظامها". وبالنظر إلى تغيير أساس المحاسبة من نظام معايير المحاسبة لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن تعقّد وصعوبة الوضع ستزداد وسوف تصبح المنظمة معرضة لمخاطر بالغة. فنظام تخطيط الموارد المؤسسية قد يعجز عن تقديم النتائج المتوقعة من تنفيذه إذا لم يُدر ويضبط على النحو المناسب. ومن المفيد توجيهه عناية الإدارة إلى المخاطر التالية التي بينتها رابطة مراجعة ومراقبة نظم المعلومات في مبادئها التوجيهية بشأن نظم المعلومات:

- "قد تحمل التغييرات المقترحة في إطار إعادة هيكلة إدارة الأعمال الأشخاص المتضررين على التصرف على نحو مختلف وقد تهدد بتبديد التأييد أو صرف الاهتمام أو حتى نشر العداء، أو هذا كله، داخل المنظمة. وقد ينتقل هذا إلى مشروع تنفيذ إعادة الهيكلة
- قد تسحب عملية إعادة هيكلة إدارة الأعمال الموارد التنظيمية من تنفيذ تخطيط الموارد المؤسسية

- وحتى إذا لم يؤثر الخطران المذكوران أعلاه بأي صورة على تنفيذ تخطيط الموارد المؤسسية، فإن عدم الألفة بالعمليات الجديدة التي تستحدثها إعادة هيكلة إدارة الأعمال قد تؤدي إلى قصور في وصف عمليات تخطيط الموارد المؤسسية والنزول بشكل تخطيط تلك الموارد عن الحد الأمثل
- قد لا تتكامل إعادة هيكلة إدارة الأعمال مع تخطيط الموارد المؤسسية تكاملاً حسناً، بما يترتب عليه في أفضل الأحوال عدم الوصول إلى الحد الأمثل في الأداء وتكبّد نفقات لا لزوم لها
- استخدام تخطيط الموارد المؤسسية "أداةً للتغيير" قد يصرف الانتباه عن إعادة هيكلة إدارة الأعمال. وقد يغري توافر تكنولوجيا جديدة أقوى من التكنولوجيا القائمة على القيام بتلك العملية لمجرد أن التكنولوجيا الجديدة "قادرة على أدائها" لا لأنها الأسلوب الأمثل للعمل

التوصيات

١١-٨ بالنظر إلى ما تقدم، يوصى بما يلي:

- ١٤ ' الحرص قبل الانتقال إلى العمل بالنسخة الجديدة من أغرسو على التحديد الدقيق لعمليات إدارة الأعمال واحتياجات النظام في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتجنب المخاطر المبينة في الفقرة ١١-٧.
- ٢٤ ' تحسين التنسيق بين فرع إدارة المعلومات والاتصالات وفرع الخدمات المالية لضمان الانتقال الناجح للعمل بالأنظمة الجديدة.
- ٣٤ ' التحديد الواضح لأدوار ووظائف فرع إدارة المعلومات والاتصالات والفروع الفنية فيما يتعلق بتصميم النظام وتطويره وعملياته وصيانتته سعياً إلى الاستفادة من نظم تكنولوجيا المعلومات بالصورة المثلى.

رد الإدارة:

عزت الإدارة القصور في فهم النظام إلى محدودية الموارد من الموظفين. وأفادت الإدارة أيضاً بأن جميع البيانات اللازمة لإعداد البيانات المالية السنوية تستمد من نظام مراقبة الأداء المالي. وفي وقت شراء أغرسو، تقرر استخدامه أساساً للأغراض المالية. وسوف يتيح التطوير القيام ببعض العمليات لإعادة هيكلته خصيصاً بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خصيصاً. وأفادت الإدارة بأن العمليات الجديدة لإدارة الأعمال المتعلقة بأغرسو لا يمكن اختبارها في آن واحد، فبعضها قيد الاختبار بينما بعضها الآخر ما زال قيد الإعداد.

ترى المراجعة الخارجية أن البيانات ما زالت بحاجة إلى تبويب كإجراء ثانوي في إطار الترتيبات الحالية وأن النظام عاجز عن توليد البيانات المالية مباشرة. ويتطلب الانتقال إلى الأنظمة الجديدة إشرافاً دقيقاً لتخفيف المخاطر وضمان الحصول على إضافة قيمة منها.

١٢ - الاستعانة بمصادر خارجية في إدارة المباني

١-١٢ خدمات إدارة المباني في اليونيدو مكلفة بالنهوض بجميع الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية لمركز فيينا الدولي. وميزانيتها ممولة من المنظمات الأخرى الكائنة في مركز فيينا الدولي وفقاً لمفتاح محدد سلفاً لتوزيع التكاليف. وفي حالة الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية، تساهم حكومة النمسا بـ ٥٠ في المائة من التمويل.

٢-١٢ وفي عام ٢٠٠٨، استأجرت لجنة الخدمات العامة، بالتشاور مع المنظمات الأخرى الكائنة في مركز فيينا الدولي، شركة استشارية لتقييم الخدمات العامة والمشاركة لمركز فيينا الدولي. وفيما يتعلق بخدمات إدارة المباني، أوصى الخبير الاستشاري باتباع استراتيجية مزدوجة تجمع بين الإدارة الكفؤة للمشاريع ونظام للتبعية، مما سيساعد على زيادة الكفاءة، وسوف يتبع ذلك إعادة التنظيم، الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى الاستعانة بمصادر خارجية في الخدمات.

٣-١٢ ولم يتطرق تقرير الخبير إلى جميع المسائل. بما يمكن الإدارة من اتخاذ قرار حاسم في مسألة الاستعانة بالمصادر الخارجية في خدمات إدارة المباني، فهو لم يحسب عناصر للتكلفة مثل التكاليف المتوقعة للتعاقد مع الجهات الخارجية ومستحقات إنهاء الخدمة التي سيحصل عليها الموظفون لدى تسريحهم بسبب الاستعانة بمصادر خارجية.

٤-١٢ وللتب على بينة في مسألة الاستعانة بالمصادر الخارجية، سوف تحتاج الإدارة إلى مقترح محايد شفاف قائم على إطار مرجعي حسن الإعداد. ويستلزم الأمر نظرة كلية للمسائل الواقعة في هذه الدائرة.

٥-١٢ وينبغي قياس مقترح الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات إدارة المباني على قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٥٥ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية الذي يطلب في الفقرة ١ إلى الأمين العام أن يظل حريصاً على استرشاد مديري البرامج بالأسباب الأربعة الرئيسية التالية التي تدعو إلى الاستعانة بمصادر خارجية:

(أ) الحصول على القدرات التقنية غير المتاحة حالياً داخل المنظومة، بما في ذلك الحصول على أحدث

التقنيات والدراية الفنية أو اكتساب المرونة اللازمة للاستجابة السريعة للأوضاع المتغيرة؛

(ب) تحقيق وفورات في التكاليف؛

(ج) توفير الخدمة على نحو أشد كفاءة وفعالية وسرعة؛

(د) توفير نشاط أو خدمة لا حاجة لها على المدى الطويل.

٦-١٢ وينبغي إيلاء الاعتبار لتقارير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، التي شددت دوماً على وضع سلامة المنظمة وأمنها والمحافظة على طابعها الدولي نصب الأعين لدى البت في الاستعانة بالجهات الخارجية.

التوصيات

٧-١٢ بالنظر إلى ما تقدم، يُوصى بما يلي:

١٠ إجراء تحليل شامل للتكاليف والفوائد يغطي كافة عناصر التكلفة، بما في ذلك التكاليف المتكبدة مرة واحدة والتكاليف المتكررة.

٢٠ أن يُراعى في التحول إلى الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات إدارة المباني العناصر الرئيسية لسياسة الأمم المتحدة في هذا الشأن إلى جانب وضع صيغ عملية لتوزيع تكاليف مقدم الخدمات على المستفيدين منها (المنظمات الأخرى الكائنة في مركز فيينا الدولي).

رد الإدارة:

أحاطت الإدارة علماً بتوصيات المراجعة الخارجية وأفادت بأنها بسبيلها إلى الاستعانة بخدمات خبير مستقل في مسألة الاستعانة بالمصادر الخارجية لإجراء تحليل إضافي للتكاليف والفوائد.

حالة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

| النشاط | التاريخ المستهدف | الحالة الراهنة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ | الأنشطة المتأخرة | رد الإدارة |
|--|-------------------|---------------------------------------|---|--|
| إتمام الأنشطة المتصلة بالموجودات الثابتة | حزيران/يونيه ٢٠٠٨ | اكتملت جزئياً | <ul style="list-style-type: none"> لم يتقرر بعد نهائياً أسلوب التقييم المبدئي للموجودات. | <p>في عام ٢٠٠٨، أوصى الفريق العامل الفرعي المعني بالامتلاكات والمصانع والمعدات بمجموعة من السياسات المحاسبية بشأن الامتلاكات والمصانع والمعدات أقرها الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واعتمدت سياسة للتقييم المبدئي للممتلكات والمصانع والمعدات تقضي باستخدام القيمة العادلة وقت القيد. ولكن تبين عند أخذ التكلفة التي سيقتضيها هذا في الحسبان أن من الأجدى عملياً، من حيث التكلفة، حسابها بقيمتها وقت الاقتناء. وجمعت بيانات لتحليل مدى توافر الوثائق المرجعية وباتت في مرحلة التحليل النهائي. ومن المقرر إتمام هذا النشاط بحلول منتصف آذار/مارس.</p> |
| | | | <ul style="list-style-type: none"> لم تكتمل بعد أعمال التحقق/التسجيل المتعلقة بالامتلاكات والمصانع والمعدات التابعة للمقر (الميزانية العادية). | <p>أوشكت عملية التحقق المادي من موجودات المقر المتعلقة بالميزانية العادية على التمام فيما عدا موجودات خدمات إدارة المباني حيث عرقل مشروع إزالة الأسبستوس في مركز فيينا الدولي عملية التحقق منها، ولكن من المقرر إتمامها في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.</p> |
| | | | <ul style="list-style-type: none"> لم توضع بعد في الشكل النهائي تدفقات عمليات الامتلاكات والمصانع والمعدات الخاصة بالميزانية العادية للمقر. | <p>صممت عمليات خاصة بتدفقات الأعمال على نحو يمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وجر اختبار عينات منها في النظام لتعزيز رصد جوانب إدارة الموجودات برمتها من الاقتناء حتى التخلص منها. ولم تنته عملية الاختبارات بعد لأن اختبار النظام على نحو شامل سوف يستمر على مدار عام ٢٠٠٩.</p> |

| رد الإدارة | الأنشطة المتأخرة | الحالة الراهنة في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ | التاريخ المستهدف | النشاط |
|--|---|--|---------------------|--------|
| <p>في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أُجري، في إطار تقفيل الحسابات في نهاية العام، استقصاء أرسل فيه استبيان إلى المكاتب الميدانية للاستفسار من كل مكتب عما إذا كان لديه قائمة بموجوداته مأخوذة من سجل الموجودات الثابتة المحفوظ لدى المقر. وهو إجراء سنوي. والهدف الرئيسي هو التأكد من جديد من كل مكتب ميداني من وجود جميع الموجودات المدرجة في قائمة الموجودات المأخوذة من سجل الموجودات الثابتة؛ والحصول على معلومات عن الموجودات غير المدرجة في هذه القائمة؛ والحصول على معلومات عن التبرعات العينية والإيجارات. وقد ورد حتى تاريخه ٣٠ رداً على استفسارات الاستبيان من المكاتب الميدانية ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا. ويجري تحليل نتائج الاستقصاء وعند الاقتضاء، تحديث موجودات المكاتب الميدانية.</p> | <ul style="list-style-type: none"> لم تكتمل بعد عملية تحديد موجودات المكاتب الميدانية (الميزانية العادية). | | | |
| <p>يجري في الوقت الراهن استعراض مجموعة من السياسات المحاسبية العامة بشأن الممتلكات والمصانع والمعدات كانت قد أعدت في عام ٢٠٠٨، ويشمل ذلك استعراضاً تمهيدياً لسياسات الممتلكات والمصانع والمعدات الخاصة بالتعاون التقني إلى جانب الأفرقة الفرعية المقترحة وأعمار الصلاحية. ويجري إعداد تدفقات العمليات الخاصة بموجودات التعاون التقني وسوف يكتمل العمل في عام ٢٠٠٩. وقبول الأحكام الانتقالية، المسموح بها بموجب المعيار الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات (المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) يوفر وقتاً للتنفيذ.</p> | <ul style="list-style-type: none"> لم تعد بعد السياسات/العمليات المتعلقة بموجودات التعاون التقني وتعترم اليونيدو استخدام الأحكام الانتقالية لمدة خمس سنوات من أجل تبسيط السياسات المتعلقة بموجودات التعاون التقني. | | | |
| <p>هذا النشاط معتمد على الانتهاء من إعداد التوصيات الخاصة بمشروع التوحيد الذي تهض به الأمم المتحدة كوكالة رائدة. وقد كلفت شركة Deloitte بهذا العمل. وأكدت الأمم المتحدة مؤخراً أن تقريرها نهائي. وبدأت المناقشة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية الكائنة في مركز فيينا الدولي بشأن الخدمات العامة من أجل وضع سياسات متسقة وإجراءات لإدارة الأعمال متوائمة في مجال البيانات المالية الموحدة/المصالح القائمة في المشاريع المشتركة.</p> | <ul style="list-style-type: none"> لم يُتوصل بعد إلى صيغ لإدراج النسبة المئوية لمبني مركز فيينا الدولي في الموجودات. | | | |

| النشاط | التاريخ المستهدف | الحالة الراهنة في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ | الأنشطة المتأخرة | رد الإدارة |
|--|-------------------|--|--|--|
| | | | <ul style="list-style-type: none"> لم يوضع بعد نظام إدارة الجرد في شكله النهائي. | <p>بعد استعراض جميع الموجودات لدى اليونيدو، تقرر أن تُدرج ضمن النفقات المنشورات والمكتبية واللوازم المكتبية المخصصة للمكاتب حيث تبين أن قيمتها ليست مادية. وعليه، فقد أنزلت أولوية هذا العمل عن مرتبة الأنشطة ذات الأولوية القصوى في عام ٢٠٠٨. وبسبب محدودية انطباق ذلك على خدمات إدارة المباني وخدمات المطاعم، تقرر عدم القيام بذلك إلا في عام ٢٠٠٩ عند تركيب نظام أغرسو المتطور الذي توجد به فئطة خاصة بجرد الموجودات.</p> |
| | | | <ul style="list-style-type: none"> لم يجر بعد إعداد/تحليل عمليات تسيير إدارة الجرد. | |
| | | | <ul style="list-style-type: none"> لم ينته بعد إعداد ورقة عن سياسات الموجودات غير الملموسة. | <p>أشير إلى عدد محدود من الموجودات من هذه الفئة في استقصاء أجري في مقر اليونيدو والمكاتب الميدانية ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا وجهات أخرى في عام ٢٠٠٨ لتحديد الموجودات غير الملموسة إلى جانب بارامترات قيدها ومعايير قياسها. وقد أعدت الشؤون المالية سياسة لبيان الموجودات غير الملموسة لدى اليونيدو، موجهة في المقام الأول إلى تحديدها وقيدها، وسوف توضع هذه السياسة في شكلها النهائي قريبا.</p> |
| بيان الالتزامات وتكاليف الدعم وخصومات الموظفين | أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ | اكتمل جزئيا | <ul style="list-style-type: none"> لم ينته العمل بعد في إعداد السياسات والعمليات الخاصة ببيان الالتزامات. | <p>لبيان الالتزامات أثر على معظم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولذا يجري وضع سياسات مناسبة في هذا الشأن عند معالجة كل معيار منها. ومن ذلك مثلا أنه في مجال الممتلكات والمصانع والمعدات، أُعدت سياسة لتدفقات العمليات متقدمة بتلك المعايير لتسجيل تسلم البضائع والمضاهاة على الفواتير. ولن يتأتى الانتهاء من إعداد سياسات بيان الالتزامات إلا بعد الانتهاء من اختبار جميع العمليات ذات الصلة.</p> |

| رد الإدارة | الأنشطة المتأخرة | الحالة الراهنة في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ | التاريخ المستهدف | النشاط |
|---|---|--|----------------------|--------------------------|
| أجرى في مجال استحقاقات الموظفين تحليل كامل لجميع استحقاقات العاملين من مختلف الفئات، بما يشمل أسلوب الحساب والعملية المستخدمة في الوقت الراهن لتسجيل الاستحقاقات. ووضعت سياسات لليونيدو خاصة باستحقاقات الموظفين، بما يشمل سياسات رصيد الإجازات السنوية ومنح العودة إلى الوطن والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وراجعها الفريق العامل الفرعي. وبعد أن أبدى الاستشاريون رأيهم في القيد في ثلاث مسائل (منح الانتداب، والشحن الأولي والإجازات السنوية) في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩، أعدت وثيقة للسياسة العامة في هذا الشأن. | <ul style="list-style-type: none"> لم ينته بعد العمل في إعداد وثيقة للسياسات العامة بشأن استحقاقات الموظفين. | | | |
| جار استعراض العمليات/الأنظمة الراهنة والتوصية الخاصة بالتغيرات اللازمة في العمليات والممارسات المتعلقة بإدارة الأعمال. | <ul style="list-style-type: none"> لم ينته العمل في إعداد تدفقات عملية استحقاقات الموظفين. | | | |
| قيدت إيرادات تكاليف الدعم خارج دائرة إيرادات النقد الأجنبي خلال عملية استعراض قيد الإيرادات. ونقل الأموال النقدية ذات الصلة أمر يخضع لقرار داخلي ولا يتصل مباشرة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. | <ul style="list-style-type: none"> لم ينته العمل بعد في إعداد السياسات/إجراءات القيد الخاصة بإيرادات تكاليف الدعم. | | | |
| | <ul style="list-style-type: none"> تعتبر المهمة في حكم المكتملة حيث إنه لن يحدث أي تغيير في نمط عمليات إبلاغ المانحين. | اكتمل | أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ | المحاسبة وإبلاغ المانحين |
| لئن لم ينفذ بعد على الوجه الكامل تطوير نظام أغرسو (النسخة ٥/٥)، لكن العمل جار في هذا الشأن. | <ul style="list-style-type: none"> لم ينفذ بعد تطوير نظام أغرسو (النسخة ٥/٥). | اكتمل جزئيا | أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ | تغييرات في النظام المالي |
| يجري العمل في الوقت الراهن على إعداد نظام أغرسو المتطور (النسخة ٥/٥). وكما ورد من قبل، كان الظن حين أعد مشروع برنامج العمل الأولي ليعرض في الوثيقة IDB.33/5-PBC.23/5، أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سوف يبدأ بالنسخة ٥/٤ المتاحة حاليا من برنامج أغرسو. ومن ثم، تطلب الجدول الزمني لتطوير نظام أغرسو تعديلا للتواريخ المحددة للتغييرات التي ستحدث | <ul style="list-style-type: none"> لم تحدث التغييرات بعد. لم تجر بعد دراسة لتأثيرات نظام مراقبة الأداء المالي والتغييرات المحدثة في النظام. | | | |

| رد الإدارة | الأنشطة المتأخرة | الحالة الراهنة في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ | التاريخ المستهدف | النشاط |
|--|--|--|-------------------------|--|
| | في النظام وللإختبارات. وفي الوقت نفسه، يجري إدخال التغييرات المناسبة في النظام وتطوير تدفقات العمليات على النحو المناسب بعد تحليل كل معيار رئيسي من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مثل المعايير المتعلقة بالامتلاكات والمصانع والمعدات، وقيد الإيرادات وهلم جرا. | | | |
| يرجى الرجوع إلى الباب الفرعي الخاص بالامتلاكات والمصانع والمعدات أعلاه. | <ul style="list-style-type: none"> لم ينته العمل بعد في إعداد نميطة الجرد في نظام مراقبة الأداء المالي. | | | |
| للإطلاع على تعليقات الشؤون المالية، يرجى الرجوع إلى الباب الفرعي الخاص بالتغيرات في النظام المالي. | <ul style="list-style-type: none"> لم ينته التدريب بعد على عمليات إدارة الأعمال الجديد. لم تُجر اختبارات في النظام الجديد بسبب التأخر في تطوير نظام أغرسو. | اكتمل جزئيا | كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ | اختبار عمليات إدارة الأعمال الجديدة في النظام المالي |
| العمل جار على موامة الأنظمة المالية والقواعد المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. والهدف الرئيسي من مبادرة الموامة هذه هو توفير أنظمة وقواعد مشتركة أكثر بساطة ومرونة. وفي إطار النظر في تطبيق هذه المبادرة في منظومة الأمم المتحدة، جرى استعراض مؤقت أولي لنظام اليونيدو المالي واقتصر الأمر في هذه المرحلة على تحديد المواد التي تتطلب التعديل من أجل الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسوف تعرض وثيقة في هذا الشأن على لجنة البرنامج والميزانية في دورتها التي ستعقد في مطلع أيار/مايو. | <ul style="list-style-type: none"> لم يكتمل بعد التحديد النهائي لمواد النظام المالي التي تحتاج إلى تغيير. | اكتمل جزئيا | كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ | مراجعة النظام المالي |
| ليس من المناسب تغيير الأنظمة المالية حيث إن العمل سيستمر بما بموجب الإطار المحاسبي الراهن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. | <ul style="list-style-type: none"> لم يجر أي تغيير على النظام في عام ٢٠٠٨. | | | |
| | <ul style="list-style-type: none"> لم يجر اختبار للتشغيل بسبب التأخر في اقتناء النسخة المطورة من نظام أغرسو وفي معالجة المجالات الهامة الأخرى المذكورة أعلاه. | لم ينفذ | كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ | اختبار التشغيل الخاص بنهاية العام لسنة ٢٠٠٨ |

متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين السابقة
(تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الفترة المالية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧)

| الرقم | التوصية | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | تعليق الأمانة | تعليقات مراجعة الحسابات |
|-------|---|---------------------------------|--|--|
| ١ | إطار الرقابة الداخلية: الإدارة ملتزمة بفحص إطار الرقابة الداخلية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في نطاق إدارة المخاطر المؤسسية. | ٩ | قامت الإدارة بالفعل ببعض المبادرات من خلال خطط العمل التي وضعتها لجنة تنسيق العمليات إلى جانب مبادرة إعادة هيكلة إدارة الأعمال التي استهلها المدير العام. ودعا المدير العام البعثات الدائمة وعددا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى حضور إحاطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن جوانب الكفاءة في التشغيل التي سيتمكن لليونيدو تحقيقها من خلال تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية وإعادة هيكلة إدارة الأعمال. وعلى إثر تقديم الإحاطة، شكّل فريق عامل لاستكشاف الأبعاد الرئيسية لإدارة التغيير وللמضي قدما في ترشيد العمليات الداخلية. | أنشأت الإدارة محفلين، هما لجنة تنسيق العمليات والفريق العامل لتحديد متطلبات إعادة هيكلة إدارة الأعمال والإشراف عليها. وبعد استعراض خطط عمل لجنة تنسيق العمليات والفريق العامل، يوصى بأن تنظر الإدارة في توفير عمل هاتين الجماعتين مع إدارة المخاطر المؤسسية ووضع خطة محددة بجدول زمني لإقرار هذين التغييرين المطلوبين مؤسسيا. رد الإدارة: من المقرر في نهاية آذار/مارس الانتهاء من إعداد المقترح الخاص بتبسيط دورة المشاريع على نحو يتفق مع معياري مرفق البيئة العالمية باء-١ وباء-٣ لتقدمه إلى المجلس التنفيذي. وإذا كان الفراغ من هذه المسألة يعني أن يبت فيها المجلس التنفيذي، فسوف يحدث هذا في موعد غايته نهاية آذار/مارس. |
| ٢ | إطار الرقابة الداخلية: استعرضت اشتراطات المعايير الائتمانية لمرفق البيئة العالمية بشأن رصد المشاريع المعرضة للخطر، بعد إجراء تحليل للفجوة في رصد المشاريع خلال دورة المشاريع. ويُتوقع المضي في العمل على تنفيذ هذه المبادرة في | ٩ (ج) | بالنظر إلى ارتباط الأمر الوثيق بإدارة المشاريع وتأثيره الكبير عليها، فقد عولجت مسألة المشاريع المعرضة للخطر (التي هي من اشتراطات المعيار الائتماني باء-٣ لمرفق البيئة العالمية) في إطار الاستعراض العام لدورة التعاون التقني لدى اليونيدو التي بدأت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، بهدف تعزيز وظائف التقييم | سوف تعرض النتائج النهائية لاستعراض عمل الفريق على المجلس التنفيذي لإقرارها. وتأمل الإدارة في أن تفرغ من هذه العملية بنهاية آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد أنجزت الإدارة أعمالا هامة. |

| تعليقات مراجعة الحسابات | تعليق الأمانة | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | التوصية | الرقم |
|----------------------------|---|---------------------------------|--|-------|
| | <p>والرصد واستحداث نظام متنسق لضمان النوعية بدءاً من "النوعية عند الاستهلال" وانتهاءً "بالنوعية عند الإنجاز".</p> <p>وكان من بين المهام المنوطة بالفريق العامل المشترك بين الفروع، الذي تأسس لاستعراض العمليات القائمة واقتراح دورة مبسطة للبرامج والمشاريع، تحديد بارامترات لاستيابة ورصد المخاطر في إطار اليونيدو لأنشطة التعاون التقني استناداً إلى منح إدارة المخاطر المؤسسية.</p> <p>ولهذا الغرض، حللت خبرات كيانات الأمم المتحدة الأخرى (بما في ذلك البنك الدولي) التي تتبع بالفعل منح إدارة المخاطر المؤسسية أو أنظمة لإدارة المخاطر ذات صلة وحددت التدابير الممكنة التي تبدو مناسبة لكي تعتمد عليها اليونيدو.</p> <p>وحددت الفئات الرئيسية للمخاطر (أي المؤسسية والمالية والإدارية والتقنية) بالنسبة للأنواع الرئيسية للمشاريع التي تضطلع بها اليونيدو (مثل بناء المؤسسات ومساعدة المشاريع وعقد الاجتماعات/حلقات العمل والتدريب وأنشطتها كمحفل عالمي) ويجري إعداد الصيغة الأخيرة لمجموعة من التوصيات بشأن آليات/أدوات رصد المخاطر المناسبة في مختلف مراحل دورة المشاريع.</p> <p>ومن المقرر أن يعرض على المجلس التنفيذي في شباط/فبراير المقترح الشامل لتبسيط دورة التعاون التقني لليونيدو وتعزيز نظام ضمان النوعية (بما يشمل الجزء الخاص برصد المخاطر) لكي يقره.</p> | | عام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية. | |

| الرقم | التوصية | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | تعليق الأمانة | تعليقات مراجعة الحسابات |
|-------|--|---------------------------------|---|---|
| ٣ | إطار الرقابة الداخلية: تقدم شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني المزيد من التوضيح بشأن المسؤوليات التنظيمية والإدارية لإدارتها الوسطى، مثل المديرين ورؤساء الوحدات، لتطبيق المساءلة اللازمة على مستوى ملائم داخل الشعبة. | ٩ (ج) | تبحث شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني في الوقت الراهن نظاما لوضع خطط عمل سنوية يكفل لكل الفروع والوحدات أن تضع خططها لمختلف أنشطتها وترصدها وترفع تقارير بشأنها في شكل موحد يعمل بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر بحيث يتحمل المديرين ورؤساء الوحدات المسؤولية عن الإجراءات اللازمة في هذا الصدد ويخضعون للمساءلة بشأنها. | ستظل المسألة قيد الاستعراض في عمليات المراجعة الخارجية للحسابات. |
| ٤ | إطار الرقابة الداخلية: بات فرع إدارة الموارد البشرية على وشك إصدار اختصاصات رؤساء الوحدات، التي ينبغي أن تساعد أيضا في تحديد مسؤوليات رؤساء الوحدات تحديدا واضحا في المستقبل. | ٩ (ج) | أصدرت إدارة الموارد البشرية اختصاصات رؤساء الوحدات في الشعبة وفي شعبة دعم البرامج والإدارة العامة. وتحدد الاختصاصات الواجبات والمسؤوليات المنوطة برؤساء الوحدات. | تحقق فريق المراجعة من صدور الاختصاصات بشأن الشعبتين ومن أن مشروع اختصاصات تسعة من رؤساء الوحدات ما زال في انتظار الموافقة على الإصدار من شعبة العمليات الميدانية وتنسيق البرامج منذ وقت طويل. ويمكن لإدارة الموارد البشرية أن تواصل متابعة المسألة مع الشعبة المعنية من أجل التبكير بصدور الموافقة على إصدار الاختصاصات. |
| ٥ | إطار الرقابة الداخلية: سوف يجري استكشاف إمكانية تنفيذ التسجيل الإلكتروني للإنفاق عن طريق حسابات السلف، أولا فيما يتصل بحسابات السلف، على أن يُوسَّع لاحقا ليشمل القسائم الداخلية، إذا كان ذلك ممكنا. | ٩ (د) | توجد خاصية في النسخة الحالية من نظام أغرسو ٤/٥ لتخزين الوثائق الخاصة بمعاملات السلف بحاجة للتنشيط. ويوجد في النسخة ٥/٥ من نظام أغرسو نظام موسع لإدارة الوثائق يمكن استخدامه أيضا. ولكن عند الانتهاء المتوقع من تحديث النظام باستخدام النسخة ٥/٥ في أيار/مايو من هذا العام سوف يلزم تخصيص المزيد من الوقت لإدارة المعلومات والاتصالات من أجل العمل بالفعل على تشغيل نظام إدارة الوثائق من أجل حسابات السلف والقسائم الداخلية على السواء. | وفق ما أفادت به إدارة المعلومات والاتصالات خلال المناقشات، فإن التاريخ المستهدف للعمل بالنسخة ٥/٥ من نظام أغرسو هو ١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ومن المتوقع استخدام الخاصية منذ ذلك التاريخ. وقد تحتاج الإدارة في الوقت ذاته إلى إعداد خطة تدريب إلى جانب مواد تدريب لتدريب الموظفين بواسطة تقنيات الاتصالات الحاسوبي المباشر في المقر والمكاتب الميدانية. |

| تعليقات مراجعة الحسابات | تعليق الأمانة | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | التوصية | الرقم |
|--|---|---------------------------------|---|-------|
| سوف تعالج المسألة في عمليات مراجعة الحسابات التالية. | وفقا لسياسة التقييم المتبعة في اليونيدو، تلتزم عمليات التقييم المستقلة الخاصة باليونيدو (التي يديرها فريق التقييم) بمعايير الأمم المتحدة وتستخدم معايير التقييم المتبعة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الجنة المساعدة الإنمائية، وهي الجدوى والكفاءة والفعالية والاستدامة والتأثير. وبهذا، فهي تختلف عن مراجعة الحسابات ولا تؤدي لغرض مراقبة الإدارة. وفي الوقت ذاته، تجري عمليات التقييم لغرض المساءلة وتعزيز الأداء والتعلم، وتدرج المسائل المتعلقة بالإدارة في عمليات التقييم متى كانت ذات صلة. وكان هذا هو الحال في تقييم مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في إيطاليا وفرنسا وتقييم مكافحة التهميش والفقير من خلال التنمية الصناعية وتقييم برامج مكافحة الملوثات العنصرية في الصين وتقييم اتفاق التعاون بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولكن تماشيا مع برنامج الإدارة على أساس النتائج، تفضل اليونيدو إبقاء التركيز في الوقت الراهن على نتائج الجهة موضع التقييم. | ٩ (ز) | إطار الرقابة الداخلية: فيما يتعلق بتقييم الأداء على مستوى المشاريع، اتفقت الإدارة على إمكانية تناول المسائل الإدارية والتنظيمية بمزيد من التعمق عند إجراء استعراضات المشاريع، وتعهدت بأن تُسند إلى هذا الأمر أهمية متزايدة. | ٦ |
| ستظل المسألة قيد الاستعراض في عمليات المراجعة الخارجية للحسابات. | يظطلع ببحث هذه المسألة فريق معاد تشكيله تابع للجنة الاستشارية المشتركة ويرفع تقارير دورية بشأنها إلى اللجنة. والمضي قدما في معالجة هذا الموضوع مرهون بتوافر الموارد إلى جانب قدرات مناسبة من تكنولوجيا المعلومات. | ٩ (ز) | إطار الرقابة الداخلية: لفتت الإدارة الانتباه أيضا إلى أن قيام لجنة اليونيدو الاستشارية المشتركة مؤخرا بإنشاء فريق عامل يُعنى بمواءمة نظام تقييم الأداء الفردي القائم ليجسد مبادئ الإدارة القائمة على النتائج على نحو أفضل ولبوائيم الممارسات في الشُعَب بحيث تُصاغ أهداف | ٧ |

| الرقم | التوصية | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | تعليق الأمانة | تعليقات مراجعة الحسابات |
|-------|---|---------------------------------|--|---|
| | الأداء الفردي بوضوح استنادا إلى أهداف أداء الشُعَب والفروع. ويمكن تناول العمل الجماعي في هذا السياق. | | | |
| ٨ | الممتلكات غير القابلة للاستهلاك: لم يتحقق بعد الانتظام في التوفيق بين سجلات الجرد والنظام المحاسبي لضمان اكتمالها ودقتها. | ١٦ | <p>تستخدم نميطة الموجودات الثابتة في الوقت الحالي كنظام مستقل دون تكامل مع النظام المحاسبي.</p> <p>ويمكن لإدارة المعلومات والاتصالات أن تقدم تقارير توفيقية تظهر الالتزامات والمصروفات التي يمكن التحقق منها واستخدامها لتحديث نظام الموجودات الثابتة الراهن دوريا.</p> <p>ويواصل فرع خدمات دعم العمليات بشعبة دعم البرامج والإدارة العامة، بالتعاون مع دائرة الشؤون المالية بالشعبة نفسها، عمله على التوفيق اليدوي بانتظام لسجلات الجرد.</p> <p>وتواصل وحدة خدمات الدعم العام التابعة لفرع خدمات دعم العمليات بشعبة دعم البرامج والإدارة العامة مع دائرة الشؤون المالية بالشعبة نفسها وإدارة المعلومات والاتصالات العمل على وضع وتنفيذ آلية للتوفيق بين سجلات الجرد والسجلات المحاسبية باستخدام وظائف النسخة المحدثة من نظام أغرسو. ويأتي هذا العمل في إطار مساعي اليونيدو لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.</p> <p>وبتحقيق التكامل بين نميطة الموجودات الثابتة ونميطة GL الموجودتين في نظام أغرسو ٥/٥، سوف تضاف تلقائيا قيمة الممتلكات إلى النظام الثابت الجديد من المعاملات المحاسبية. وسوف يلغي هذا الحاجة إلى التوفيق اليدوي.</p> | <p>وفق ما أفادت به الإدارة خلال المناقشات، فإن التاريخ المستهدف للعمل بالنسخة ٥/٥ من نظام أغرسو هو ١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ومن المتوقع استخدام الخاصية منذ ذلك التاريخ.</p> <p>ويمكن للإدارة في الوقت ذاته إعداد خطة تدريب ومواد تدريب لتدريب الموظفين بواسطة تقنيات الاتصالات الحاسوبية المباشر في المقر والمكاتب الميدانية.</p> |

| الرقم | التوصية | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | تعليق الأمانة | تعليقات مراجعة الحسابات |
|-------|---|---------------------------------|--|--|
| ٩ | الممتلكات غير القابلة للاستهلاك: سيواصل فرع خدمات الدعم التشغيلي، بالتعاون مع فرع الخدمات المالية وخدمات إدارة المعلومات والاتصالات عمله بشأن التوفيق المنهجي بين سجلات الجرد والنظام المحاسبي من خلال المضي في تحقيق التكامل بين حسابات أغرسو ونماتط الموجودات الثابتة. | ١٧ | كما ورد من قبل في البند ٨، من المتوخى تحقيق التكامل بين نميطي نظام أغرسو الخاصتين بالموجودات الثابتة وGL في إطار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. | الملاحظات نفسها الواردة في النقطة رقم ٨. |
| ١٠ | نظام جمع البيانات في إطار الإدارة القائمة على النتائج: يجري وضع منهجية لتقييم الأثر صُممت خصيصا لتتلاءم مع مواضيع اليونيدو والوسائل التي تتبعها في أداء خدماتها. | ٢٨ | تواصل العمل في عام ٢٠٠٨ في نظام الإبلاغ بالنتائج الذي أعد واختبر في عام ٢٠٠٧ على أساس تجريبي. وفي إطار خطة تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، تقرر تحليل أدوات الرصد المختلفة وجوانب التأزر والاتساق في هذه الأدوات قبل تعميم نظام الإبلاغ بالنتائج باعتباره نظام جمع بيانات الإدارة القائمة على النتائج لدى اليونيدو. وما زال التحليل جاريا. واستعرضت في عام ٢٠٠٧ المنشورات في هذا الشأن، وشمل الاستعراض الاتجاهات الراهنة في تقييم الأثر. وتجري اليونيدو تقييمين للأثر في عام ٢٠٠٩؛ وذلك بشأن مشاريع الموصفات القياسية والقياس والاختبار والنوعية في سري لانكا ومشروع اقتصادي يرمي إلى توفير سبل كسب الرزق، تحت عنوان مهارات من أجل تحقيق السلام وإدراك الدخل، في أوغندا. وسوف تعد منهجيات لتقييم الأثر وتخضع للاختبار من أجل عمليتي التقييم هاتين. كما تشارك اليونيدو في وضع منهجيات وأدوات لتقييم الأثر من خلال المشاركة النشطة في | تعكف الإدارة على وضع منهجية لتقييم أثر البرامج/المشاريع. سوف تعالج المسألة في عمليات مراجعة الحسابات التالية. |

| تعليقات مراجعة الحسابات | تعليق الأمانة | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | التوصية | الرقم |
|--|--|---------------------------------|---|-------|
| | شبكات دولية؛ مثل نوني، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ولجنة المانحين المعنية بتنمية المشاريع. وعلاوة على ذلك، فقد استهلت اليونيدو دراسة عنوانها "ماذا قدمت اليونيدو للحد من الفقر - أدلة من عمليات تقييم اليونيدو" وتعاون مع مرفق البيئة العالمية بشأن منهجيات لتقييم الأثر من أجل المشاريع البيئية. | | | |
| ستظل المسألة قيد الاستعراض في عمليات المراجعة الخارجية للحسابات. | بمناسبة الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام التي عقدت من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، نظم مقر اليونيدو في فيينا حلقة عمل تدريبية بشأن الإدارة القائمة على النتائج يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من أجل معظم ممثلي اليونيدو ورؤساء المكاتب الإقليمية وبعض ممثلي اليونيدو في المكاتب القطرية. وأعدت البرامج الإقليمية التابعة لفرع العمليات الإقليمية والميدانية خطط عمل سنوية وفقا لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، وكذلك أعدت المكاتب الميدانية خططًا مماثلة تغطي تقريبا جميع البلدان. وجرى تحميل الشبكة الداخلية (الإنترنت) بـ ١٠٨ خطط عمل (١٠٣ للبرامج الميدانية و ٥ للبرامج الإقليمية) في شكل محسّن باستخدام نظام إكسل. وأعد برنامج آسيا والمحيط الهادئ تقريرا موحدا فصليا عن الإدارة القائمة على النتائج وقدمه إلى الإدارة للعلم وهو قائم على التقارير المستمدة من المكاتب الميدانية منذ بداية عام ٢٠٠٨. ونشر تقريرين من تقارير "الملاح البارزة في تقارير المكاتب الميدانية الفصلية بشأن خطة العمل | ٣٠ | الإدارة القائمة على النتائج في المكاتب الميدانية: لم تُحدّد بعد المعلومات الأساسية للتمكن من ترتيب أداء المكاتب الميدانية بحسب فئات المكاتب التي حققت هذه النتائج الأساسية والمكاتب التي حققت أكثر منها أو كانت نتائجها دون المنشود. | ١١ |

| الرقم | التوصية | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | تعليق الأمانة | تعليقات مراجعة الحسابات |
|-------|--|---------------------------------|---|--|
| | | | <p>الخاصة بالإدارة القائمة على النتائج" للفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ومن تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وحلل برنامج آسيا والمحيط الهادئ التقارير الواردة من المكاتب الإقليمية وعقب عليها.</p> <p>وفي برنامج أمريكا اللاتينية والكاريبي، ما زالت التقارير التي تعد كل ستة أشهر معلقة. وسوف تعد تقارير المكاتب الميدانية السنوية حتى نهاية عام ٢٠٠٨، ولكنها ما زالت معلقة، فيما عدا تقرير واحد نشره أحد مكاتب اليونيدو الفرعية. وأعدت خطط عمل بالاستناد إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج من أجل المكاتب الميدانية والمكاتب الإقليمية.</p> | |
| ١٢ | <p>خدمات الرقابة الداخلية:</p> <p>يلزم توطيد أداة الاتصال المباشر (الخط الساخن) والإبلاغ الآن حتى تنهض بمهمة الإبلاغ بفعالية.</p> | المرفق ١ | <p>أداة الإبلاغ الشبكية (الويب) التي أعدت بالتعاون بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة المعلومات والاتصالات جاهزة للعمل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.</p> <p>وقد تأخر بدء العمل بتلك الأداة انتظاراً لتوضيحات من الإدارة العليا بشأن آليات الإبلاغ المستقلة أو المشتركة من حيث نوع الادعاءات، أي الاحتيال/الانحراف (في إطار ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية)؛ والتحرش الجنسي/التحرش في العمل وسوء استغلال السلطة (في إطار إدارة الموارد البشرية)، والانتقام من المبلغين (في إطار وظيفة المبادئ الأخلاقية - سوف يحدد مكانها فيما بعد)؛ وكذلك بشأن إمكانية الوصول إلى أداة الإبلاغ: الاقتصر على الشبكة الداخلية</p> | <p>ما زالت الآلية معلقة منذ ١٧ شهراً. وقد تود الإدارة التعجيل بالبت في المسائل الحاسمة حتى يمكن بدء العمل بآلية الإبلاغ.</p> <p>رد الإدارة</p> <p>اتخذت الإدارة القرارات اللازمة وأذنت لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمضي قدماً. وقد عدلت الأداة وفقاً لذلك. ويمكن الوصول إليها بالفعل من خلال صفحة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الشبكة الداخلية (الإنترنت)، ومن خلال صفحة التنبيه إلى الاحتيال على الإنترنت. وسوف تربط بـ"الصفحة الرئيسية" في الموقع الشبكي (الويب) الرئيسي لليونيدو في الأيام القادمة (تبعاً لتوفر الموارد) وبمجرد ذلك، سوف يعلن النبأ في كافة أنحاء المنظمة بالبريد الإلكتروني.</p> |

| تعليقات مراجعة الحسابات | تعليق الأمانة | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | التوصية | الرقم |
|---|--|---------------------------------|---|-------|
| ستظل المسألة قيد الاستعراض في عمليات المراجعة الخارجية للحسابات. | (الإنترنت) أو الاستعانة أيضا بالإنترنت (الخيار الذي يفضله مكتب خدمات الرقابة الداخلية والامتثال للمعايير الائتمانية). وبمجرد ورود الإيضاحات (المتوقعة قريبا)، سوف يشرع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مؤيدا بإدارة المعلومات والاتصالات، في إجراء أي تعديلات، إن وجدت، واستهلال العمل بالآلية. | | | |
| جرى التحقق من سلامة التقييم الخارجي لنوعية المراجعة الداخلية للحسابات. غير أن التقييم الخارجي لنوعية أنشطة التحقيق يتطلب اهتماما عاجلا لأنه تأخر عن مواعده. رد الإدارة: تطبق معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، ومن ثم شرط الخمس سنوات، على جانب المراجعة الداخلية للحسابات لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية. أما أنشطة التحقيق، فتتبع معايير أخرى، هي المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمم المتحدة في مجال التحقيقات (التي أقرها المؤتمر الثالث للمحققين الدوليين في عام ٢٠٠٣، الذي شاركت في عضويته مؤسسات منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات مالية متعددة الأطراف ومؤسسات أخرى من القطاع العام). ولا تتضمن المبادئ التوجيهية هذه أي شرط ملزم بإجراء تقييم خارجي للنوعية. وتجري مناقشة نسخة منقحة من المبادئ التوجيهية الخاصة بالتحقيقات في الوقت الراهن في مؤتمر المحققين الدوليين، وهي | أجري التقييم الخارجي لنوعية أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية واحتتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ووفقا لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين ومنهجية مقبولة، اتخذ التقييم شكل عملية تقييم ذاتية للمنظمة تحققت من سلامتها جهة خارجية، هي معهد مراجعي الحسابات الداخلية نفسه. وقد أطلعت الإدارة العليا على النتائج. | المرفق ١ | خدمات الرقابة الداخلية: وفقا لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يلزم إجراء تقييم خارجي مستقل لخدمات الرقابة الداخلية مرة على الأقل كل خمس سنوات. والتأخر في إجراء التقييم الخارجي لنوعية تلك الخدمات، الذي تجاوز الآن الوقت المحدد، ما زال باعثا على القلق. | ١٣ |

| تعليقات مراجعة الحسابات | تعليق الأمانة | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | التوصية | الرقم |
|---|---|---------------------------------|--|-----------|
| <p>تشمل معيارا لاستعراض الأقران. وبمجرد أن توضع المبادئ التوجيهية الجديدة في صورتها النهائية ثم وتعتمد (من المقرر عقد المؤتمر التالي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، سينظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمر، بالاعتماد على الدروس المستفادة من المنظمات الثلاث التي تمارس استعراض الأقران أو تخضع له في الوقت الراهن أو تجرب استخدامه ومن ثم، لا يوجد أي تقييم خارجي لنوعية أنشطة التحقيقات متأخر عن مواعده.</p> <p>ستظل المسألة قيد الاستعراض في عمليات المراجعة الخارجية للحسابات.</p> | | | | |
| <p>من المجدي أن تضع المكاتب الميدانية تقديرا كميا لآثار تبادل المعارف بشأن إدارة الاشتراء والجرد. ومع هذا، يجدر إجراء مراجعة نوعية لقوائم الجرد السنوية المقدمة من المكاتب الميدانية.</p> | <p>يواظب فرع خدمات دعم العمليات التابع لشعبة دعم البرامج والإدارة العامة على متابعة نشاط مكاتب اليونيدو الميدانية فيما يتعلق بجرد الموجودات ماديا والتحقق من سجلاتها، وذلك بتزويدها بالمساعدة اللازمة والتأكيد على أهمية التحقق المادي بانتظام من الموجودات.</p> <p>ولزيادة وعي المكاتب الميدانية في السياق نفسه، وفر الفرع في عام ٢٠٠٧ التدريب للموظفين الميدانيين المسؤولين عن إدارة الممتلكات وأعدّ جميع المبادئ التوجيهية والوثائق المرجعية اللازمة، وهي متاحة على الشبكة الداخلية (الإنترانت) على العنوان التالي: http://intranet.unido.org/I_ntra/Inventory_Control ويمكن لجميع موظفي المكاتب الميدانية الوصول إليها.</p> <p>ويجدر بالذكر أننا نشهد بوجه عام تغيرا إيجابيا في هذا المجال. ففي عام ٢٠٠٨، كانت جميع المكاتب الميدانية والمكاتب الفرعية العاملة التابعة</p> | <p>المرفق ١</p> | <p>الممتلكات غير القابلة للاستهلاك:</p> <p>تحتاج إدارة الممتلكات غير قابلة للاستهلاك في المكاتب الميدانية إلى بعض التحسين. ولم يقيم بعد أثر الدليل في تحسين إدارة الممتلكات في المكاتب الميدانية.</p> | <p>١٤</p> |

| تعليقات مراجعة الحسابات | تعليق الأمانة | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | التوصية | الرقم |
|----------------------------|---|---------------------------------|---------|-------|
| | <p>لليونيدو قد قدمت قوائم جرد محققة إلى الفرع بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وهي بالفعل السنة الثانية على التوالي التي يلتزم فيها بالموعد النهائي لتقديمها المحدد بكانون الأول/ديسمبر، مما يثبت أن الاتجاه الإيجابي أصبح مستداما. (ويجدر بالذكر أنه قبل عام ٢٠٠٧، كان تسلم تقارير الجرد يتأخر حتى نهاية الربع الأول من السنة التالية.)</p> <p>ورغم ما تقدم، فإن الفرع، بدعم من الإدارة العليا، ولا سيما شعبة العمليات الميدانية وتنسيق البرامج، يواصل جهوده الرامية إلى تحقيق الامتثال التام للقواعد والإجراءات التي تحكم إدارة ممتلكات اليونيدو. ولهذا، يوالي الفرع الاتصال بانتظام بالشعبة لضمان تأييدها في ضمان امتثال المكاتب الميدانية للقواعد والإجراءات التي تحكم إدارة الموجودات، مع التركيز بوجه خاص على عمليات الجرد المادية المنتظمة والاحتفاظ بنظام لتحديد الموجودات (التوسيم) موثوق. ويجب مراعاة هذا الامتثال في تقييم أداء المكاتب الميدانية، لأنه لن يتأتى التحسين الشامل لإدارة ممتلكات اليونيدو إلا من خلال هذا الجهد المشترك المنسق.</p> <p>اقترح الفرع أن تصدر شعبة العمليات الميدانية وتنسيق البرامج وشعبة صوغ البرامج والتعاون التقني تعليمات للموظفين المعينين حديثا بالرجوع مباشرة إلى وحدة خدمات الدعم العام التابعة له للتدريب على إدارة الممتلكات. وسوف يجري التركيز على التدريب الذاتي لموظفي المكاتب الميدانية</p> | | | |

| الرقم | التوصية | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | تعليق الأمانة | تعليقات مراجعة الحسابات |
|-------|---|------------------------------|--|---|
| | | | <p>والتعاون التقني باستخدام الوثائق المرجعية والعروض التوضيحية المتاحة على الشبكة الداخلية (الإنترنت) في صفحة وحدة خدمات الدعم العام التابعة له.</p> <p>وبناء على طلب مدير الفرع الموجه في رسالة بالبريد الإلكتروني مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، أشارت إدارة العمليات بفرع العمليات الإقليمية والميدانية على جميع رؤساء المكاتب الإقليمية وممثلي اليونيدو ورؤساء عمليات اليونيدو بأن يحرصوا على الامتثال لقواعد إدارة ممتلكات المكاتب الميدانية لليونيدو، ولا سيما الأحكام الخاصة بدليل إدارة ممتلكات اليونيدو، الذي يمكن الاطلاع عليه في موقع مراقبة الجرد في الشبكة الداخلية (الإنترنت) لليونيدو، مع عرض توضيحي ببرنامج يور بوينت في هذا الشأن عن إدارة الممتلكات في مكاتب اليونيدو الميدانية.</p> | |
| ١٥ | <p>الاشتراء:</p> <p>شاب النقص خطط الاشتراء، ويمكن للمنظمة أن تتوسع في استخدام تلك الخطط كأداة للإدارة والرصد. وقد وضعت خطط الاشتراء في صيغتها النهائية. ومع ذلك، ظلت هناك صعوبات في جمع المدخلات اللازمة من جميع المستخدمين بهدف تحقيق الكفاءة في استخدام هذه الخطط بوصفها أداة إدارة ورصد. ولم تتحقق بعد فوائد الكفاءة في إدارة الاشتراء ورصده.</p> | المرفق ١ | <p>قدّم مديرو المشاريع إلى شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني مدخلات بشأن خطة الاشتراء في إطار وضع خطة العمل السنوية الخاصة بها في عام ٢٠٠٨. واستمر العمل بهذا العرف في عام ٢٠٠٩. ويلزم الحصول على تعقيبات من خدمات الاشتراء على الخطة واستمرار الاتصالات بين الموظفين ذوي الصلة. لكي تصبح الخطة أداة فعالة للإدارة والرصد.</p> <p>وبدأت الشعبة بالتعاون مع فرع خدمات دعم العمليات التابع لشعبة دعم البرامج والإدارة العامة في تطبيق نميطة لتخطيط الاشتراء</p> | <p>رغم أن تطورات إيجابية قد بدأت في الظهور، لكن فوائد الإدارة الفعالة للاشتراء لم تتحقق كلية بعد.</p> <p>ستظل المسألة قيد الاستعراض في عمليات المراجعة الخارجية للحسابات.</p> |

| تعليقات مراجعة الحسابات | تعليق الأمانة | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | التوصية | الرقم |
|----------------------------|--|---------------------------------|---------|-------|
| | <p>باستخدام الشبكة الداخلية (الإنترانت) لرصد أنشطة التعاون التقني التي تنهض بها اليونيدو منذ عام ٢٠٠٧. ويتضمن الرصد إعداد الشعبة لخطط/توقعات للمشتريات السنوية وعقد اجتماعات منتظمة للموظفين المختصين بالاشتراء وطلبات الاشتراء لمناقشة جوانب التنفيذ. وقد استحدثت الإجراء المفصل لتخطيط الاشتراء بصدور دليل اليونيدو للاشتراء في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وانعكست التدابير المذكورة أعلاه إيجابيا على تنفيذ أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠٠٨، وسمحت بتجنب اللجوء إلى أسلوب الطلب في آخر لحظة. غير أن تخطيط الاشتراء لم يصبح أمرا محتما، وما زال الأمر يتطلب مزيدا من الجهد من جانب الشعبة. وانعكس هذا في مصفوفة لجنة تنسيق العمليات المؤرخة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ التي قدمت إلى المدير العام لإقرارها. وسوف يواكب تحسين تخطيط المشتريات بالتوسع في حوسبة العملية باستخدام الخصائص الموسعة للنسخة المحدثة من نظام أغرسو الجديد.</p> <p>وقد بدأ التدريب بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر على الاشتراء في عام ٢٠٠٨ وسوف ينفذ نظام أكثر تقدما للتدريب في عام ٢٠٠٩.</p> <p>وقد طلب إلى موظفي شعبة العمليات الميدانية وتنسيق البرامج، بمن فيهم الموظفون الميدانيون، الذين يشاركون في عمليات الاشتراء ممارسة أنشطة الدراسة الذاتية/التدريب الذاتي القائمة على دليل الاشتراء التي تشرح المعلومات التي يلزم الحصول عليها من حائزي المخصصات</p> | | | |

| الرقم | التوصية | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | تعليق الأمانة | تعليقات مراجعة الحسابات |
|-------|---|------------------------------|---|--|
| | | | لإعداد خطة الاشتراء واحتياز اختبار الاشتراء المنفذ بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر. ويمكن النظر في توجيه رسالة مباشرة من وحدة خدمات الاشتراء في فرع خدمات دعم العمليات بإدارة الموارد البشرية إلى حائزي المخصصات تؤكد فيها أهمية توفير مدخلات لخطة الاشتراء من أجل تحسين جميع المدخلات. | |
| ١٦ | استراتيجية السياسات والإدارة البيئية: لم تضع اليونيدو ولم تنفذ استراتيجية رسمية للسياسات والإدارة البيئية. ولحين أن تضع وتنفذ رسميا استراتيجية شاملة من هذا القبيل، ستظل المسألة قيد الاستعراض. | المرفق ١ | رغم أن اليونيدو لم تضع حتى الآن استراتيجية شاملة للسياسات والإدارة البيئية، فإنها على وعي شديد بالمسائل البيئية والمناخية، لأسباب ليس أقلها أنشطة التعاون التقني المكثفة التي تنهض بها في الميدان وتعيين مديرها العام رئيسيا لآلية الأمم المتحدة للطاقة. ومن ثم، فقد اتخذت المنظمة عددا من الخطوات للحد من تأثير عملياتها على البيئة، من بينها وضع استراتيجية لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منها واستحداث تدابير لإذكاء الوعي البيئي في سياق أنشطة الاشتراء التي تقوم بها. ومع هذا، فاليونيدو تقبل قبولا تاما بتوصيات المراجعين الخارجيين المتعلقة بضرورة وضع استراتيجية شاملة للسياسات والإدارة البيئية وتنفيذها، وتعترم طرح مبادرة في هذا الشأن في المستقبل القريب (لجنة تنسيق العمليات/المكتب المعني باستراتيجية المنظمة والتعلم فيها). | تعي الإدارة وعيا تاما ضرورة وضع سياسة بيئية شاملة وتعترم طرح مبادرة في هذا الاتجاه. ستظل المسألة قيد الاستعراض في عمليات المراجعة الخارجية للحسابات. |
| ١٧ | الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: لم يرصد أي مبلغ في الميزانية لتغطية التكاليف التقديرية للالتزامات المالية الطارئة | المرفق ١ | مع قرار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أصبحت مسألة استحقاقات نهاية الخدمة والالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة | ستظل المسألة قيد الاستعراض في عمليات المراجعة الخارجية للحسابات. |

| تعليقات مراجعة الحسابات | تعليق الأمانة | الوثيقة المرجعية PBC.24/3 | التوصية | الرقم |
|----------------------------|---|---------------------------------|--|-------|
| | <p>أشد أهمية. والأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الرائدة في معالجة هذه المسألة، تسعى للحصول على بعض التوجيهات من الجمعية العامة.</p> <p>وقد أجريت دراسة اكتوارية لالتزامات اليونيدو بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ونشرت النتائج في البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.</p> <p>وفي إطار السعي إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، يبحث فريق عامل يجمع بين فروع مختلفة الخطوات العملية للالتزام التام بتلك المعايير في معالجة استحقاقات نهاية الخدمة والتزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة من حيث قيد الخصومات ذات الصلة.</p> | | <p>الخاصة بمدفوعات نهاية الخدمة للموظفين. وبالمثل لم تلتق الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تمويلًا كاملاً. وستظل المسألة قيد الاستعراض. ولم يتحقق أي تقدم بعد.</p> | |